Mission permanente de l'Etat du Koweït
auprés de l'Office des Nations Unies
Genéve

الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الأمم المتحدة
جنيف

الرقم: 9 /2016

التاريخ: 15 مارس 2016

يهدي الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في جنيف أطيب تحياته إلى مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان،

بالإشارة إلى مذكرة مكتب المفوضية السامية بتاريخ 18 يناير 2016 التي يدعو فيها الدول الأعضاء إبلاغه بمدخلاتها حول أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن الكيفية التي تسهم بها حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في منع التطرف العنيف ومكافحته وذلك عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم A/HRC/RES/30/15.

يرفق الوفد طيه رد دولة الكويت بشأن الجهود التي بذلتها على الصعيدين المحلي والدولي بشأن الموضوع المذكور أعلاه.

الوفد الدائم لدولة الكويت
جنيف

High Commissioner for Human Rights Office
Palais des Nations
CH-1211 GENEVE 10

المرفقات: المشار إليها أعلاه

ج غ/ر ب

جهود دولة الكويت تجاه مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف وتجفيف منابع تمويل الإرهاب

1- مجموعة العمل المالي FATF.

2- جهود دولة الكويت في مجال تنفيذ قرارات مجلس الامن رقم 1267 و 1373 المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتشريعات الوطنية والقرارات واللوائح التي تهدف إلى تجفيف منابع الإرهاب.

3- جهود دولة الكويت في مجال التعاون مع التحالف الدولي ضد تنظيم داعش.

4- جهود دولة الكويت في مجال التعاون بشأن مخرجات المؤتمر الدولي- قمة كامب ديفيد -.

1- مجموعة العمل المالي (FATF):

- انشأت اللجنة المالية لمكافحة غسل الأموال (FATF) بموجب قرار من قمة باريس لمجموعة الدول السبع الكبرى، التي عقدت في شهر يوليو 1989، وشارك في هذه القمة الى جانب الدول السبع، دول صناعية أخرى، وأصدرت اللجنة في ابريل 1990 تقريرا تضمن (40) توصية بالأساليب والأنظمة والوسائل المالية لمكافحة غسل الأموال وقد تم اعتمادها وبدأ تنفيذها، هذا ويدخل في عضوية هذه المجموعة ما يزيد عن 34 دولة بالإضافة الى أكثر من 180 جهة قضائية.

- تورت الدول الأعضاء توسعة عضويتها لتشمل جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والدول التي تمثل مركزا ماليا عالميا، والمنظمات الإقليمية التي تضم في عضويتها دولا تمثل مراكز مالية مؤثرة ومنها مجلس التعاون لدول الخليج العربي (حيث خضعت دول مجلس التعاون للمرة الأولى لعمليات التقييم المشترك خلال الفترة من 2001-2004) ، والهدف من توسعة عضوية اللجنة هو زيادة قبول توصيات اللجنة على المستوى الدولي والالتزام بتنفيذ ما جاء فيها من قبل أكبر عدد من الدول والتي أصبح عدد أعضائها أكثر من أعضاء الأمم المتحدة .

- تعددت اجتماعات اللجنة اعتبارا من عام 2002 وتم توسعة نطاق مهامها، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2011، فقد اتفقت الدول الأعضاء في اللجنة المالية لمكافحة

عمل الأموال على توسيع مهامها لتشمل أيضا مكافحة تمويل الإرهاب، وأصدرت الثمانية (8) توصيات خاصة في مكافحة تمويل الارهاب أضيفت الى التوصيات الأربعين السابقة.

- يبلغ أعضاء الفاتف حاليا 198 دولة وبذلك تكون أكبر تجمع دولي موجود في العالم.

الهدف من انشاء مجموعة FATF

1- وضع الأسس والقواعد اللازمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
2- اجراء تقييم مشترك لجميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء بهدف التحقق من التزامها بالمعايير الدولية والتوصيات الصادرة عن اللجنة المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
3- العمل على استيفاء كافة الشروط والمعايير التي تضعها المجموعة لمكافحة غسل الأموال.
4- إعداد الدراسات الخاصة في غسل الأموال وتمويلها ومكافحة الإرهاب.
5- مواجهة التهديدات الحديثة المتعلقة بتمويل الإرهاب.

مجموعة MENAFATF

- انشئت في عام 2004 لجنة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا هي مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) ، مقرها في مملكة البحرين، وهي احدى ثمانية لجان إقليمية على مستوى العالم، تقوم بدور مشابه ومساند للجنة العمل المالي فيما يتطق بالتزام دول المنطقة بتوصيات اللجنة المالية والمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتجدر الإشارة الى أن الأمانة العامة لمجلس التعاون تتمتع بصفة عضو مراقب في المجموعة.

انعكاسات عدم الالتزام بتوصيات الفاتف :-

- ان عدم الالتزام بتوصيات الفاتف يؤدي الى التأثير على الأنظمة والمؤسسات المالية والاقتصاد المحلي وعلى المجتمع بشكل عام، ويمكن ان تكون عواقب عدم الالتزام بتوصيات الفاتف في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب قصيرة أو طويلة المدى بطبيعتها، اضافة الى ذلك قد يكون هناك تأثير على سمعة الدولة من خلال حجب التعامل الدولي مع القطاع المالي والاقتصادي.

2- جهود دولة الكويت في مجال تنفيذ قرارات مجلس الامن رقم 1267 و 1373 المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتشريعات الوطنية والقرارات واللوائح التي تهدف الى تجفيف منابع الإرهاب

- أخذاً بالاعتبار القصور التشريعي السابق في دولة الكويت في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، والذي ترتب عليه ضعف التفاعل مع هذا الأمر والذي أدى الى وضع دولة الكويت ضمن القائمة الرمادية الخاصة لعدم التزام الدولة بالتوصيات التي اقرتها مجموعة العمل المالي (FATF) وبالأخص فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ، ونظرا لتعهد دولة الكويت سياسياً في عام 2012 بإجراء إصلاحات في تشريعها القانوني بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تم تقديم مسودة قانون لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بالاستعانة بفريق المساعدة الفنية من قبل صندوق النقد الدولي حيث قامت دولة الكويت بإصدار عدة تشريعات وقوانين وقرارات ولوائح تتعلق بمكافحة الإرهاب وتجفيف منابع تمويله والتي ترتب عليها اشادة دولية في جميع المحافل ، وهي كالتالي :

- صدقت دولة الكويت على الاتفاقية الدولية لقمع وتمويل الإرهاب لسنة 1999 بموجب القانون رقم 2013/85 الصادر بتاريخ 14 فبراير 2013.

- اصدرت دولة الكويت القانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتم تعديل القانون فور نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2013/6/23 ، حيث اشتمل هذا القانون على عدة مواد لجميع الجهات الحكومية والتي تهدف الى مكافحة الارهاب وغسل الاموال كما يتضمن هذا القانون عقوبات جزائية جسيمة ، ومن ضمن هذه المواد المادة رقم "25" والمعني بها وزارة الخارجية والتي تعتبر هي الاساس القانوني لتطبيق قرارات مجلس الامن رقم 1267 و 1373 ، حيث تعتبر هي الاساس الوقائي والتنفيذي لمكافحة الارهاب وتجفيف منابعه.

- تنص المادة " 25 " من القانون رقم 2013/106 المتعلق بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب " يصدر مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الخارجية القرارات اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب وتمويل أسلحة الدمار الشامل" .

- وبموجب هذه المادة اصدر مجلس الوزراء قراره رقم 1396 بتاريخ 11 نوفمبر 2013 بتشكيل لجنة تنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة بمكافحة الارهاب وتمويله

اسناد الدمار الشامل برئاسة وزارة الخارجية وتفويض معالي النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بوضع اللائحة التنفيذية للجنة .

- اصدر معالي النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية القرار الوزاري رقم 2014/4 والمعدل بقرار رقم 2015/31 والمتعلقة بتشكيل لجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب وتمويل أسلحة الدمار الشامل برئاسة مساعد وزير الخارجية لشؤون البناسة والتنسيق وعضوية الجهات المعنية في الدولة (وزارة الداخلية ، وزارة العدل ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وزارة المالية ، وحدة التحريات المالية ، وزارة التجارة، وزارة الدفاع ، وزارة الاعلام ، النيابة العامة ، بنك الكويت المركزي ، الإدارة العامة الجمارك ، الهيئة العامة للطيران المدني ، هيئة أسواق المال).

- استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم 1396 الصادر بتاريخ 11 نوفمبر 2013 أصدر معالي النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية القرار الوزاري رقم (5) لسنة 2014 بشأن اللائحة التنفيذية للجنة التي رسمت خارطة الطريق لعمل اللجنة في مجال تنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة بمكافحة الارهاب وتجفيف منابعه، حيث اصدرت اللجنة بموجب القانون والقرارات ذات الصلة ما يلي:

- اصدرت اللجنة الضوابط الخاصة بالاليات والمهام التنفيذية لأعضاء اللجنة بما يتعلق بقرارات مجلس الامن رقم 1267 و1373 الخاصة بمكافحة الارهاب وتم تعميمها على اعضاء اللجنة لوضع الاليات الخاصة بكل جهة بهدف تنفيذ تلك القرارات بما يتوافق مع قوانين الدولة وتوصيات ال FATF.
- اصدرت اللجنة الضوابط الارشادية الخاصة بالمؤسسات المالية والمهن والاعمال الغير مالية التي نص عليها القانون رقم 2013/106 والتي الزم تلك المؤسسات بمتابعة موقع الامم المتحدة بشكل مستمر تفاديا لاي تأخير يقع على تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة، حيث تم تعميمها على الجهات الرقابية وهي (وزارة التجارة والصناعة وبنك الكويت المركزي وهيئة اسواق المال) والتي تنص على ان تكون اليات التجميد بشكل فوري دون اي تأخير في حال ادراج أي اسم على قائمة العقوبات الدولية المتعلقة بالإرهاب.

- أصدرت اللجنة قرار بتشكيل فريق ملبثق عن اللجنة الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويل أسلحة الدمار الشامل متعلقة بالنظر بالطلبات المقدمة من قبل الطرف الثالث ووضع الأساس المعقول للاشتباه أو الاعتقاد الكافي في أن الشخص أو الكيان المقترح للتحديد يستوفي معايير التسمية المذكورة في قرار مجلس الأمن 1373 بالشكل النهائي.

- تم تفعيل قرار مجلس الامن رقم 1267 من خلال تجميد عدد " 10 " حسابات خاصة بمواطنين ومقيمين في دولة الكويت وذلك على اثر ادراج هؤلاء الأسماء على قائمة الإرهاب في مجلس الامن ، كما تم منع سفرهم .

- تقوم اللجنة بالتعاون مع السفارات المعتمدة في دولة الكويت من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بالأشخاص والكيانات التي لها ارتباطات بأعمال إرهابية.

- تنفيذاً للائحة التنفيذية للجنة بشأن اختصاص اللجنة توجه بإدراج أسماء او كيانات على القائمة الوطنية المتعلقة بالإرهاب ، فقد أصدرت اللجنة المعايير المتعلقة بشأن وضع الأساس المعقول للاشتباه أو الاعتقاد الكافي في أن الشخص أو الكيان المقترح للتجميد يستوفي معايير التسمية المذكورة في قرار مجلس الامن رقم 1373 ، حيث تعتبر هذه المعايير الأولى من نوعها التي قامت بها دولة الكويت ممثلة باللجنة والتي حازت على إشادة دولية والتي ترتب عليها مطالبة جميع الدول بوضع المعايير المشار اليها بهدف تفعيل قرار مجلس الامن رقم 1373.

- استناداً القانون رقم 106 والى قرار مجلس الوزراء وقرار معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بشأن تشكيل اللجنة واستناداً للائحة التنفيذية وتطبيقا للمعايير المتعلقة بشأن وضع الأساس المعقول للاشتباه أو الاعتقاد الكافي في أن الشخص أو الكيان المقترح للتحديد يستوفي معايير التسمية المذكورة في قرار مجلس الامن رقم 1373 ، قامت دولة الكويت ممثلة باللجنة تنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة بمكافحة الارهاب وتمويله بإصدار عدة قرارات بشأن تفعيل قرار مجلس الامن رقم 1373 وهي كالتالي :

1- اصدرت قرار رقم "4" لسنة 2015 يتضمن أدراج عدد " 2" فرد مقيمين بصفة غير قانونية على القائمة الوطنية المتعلقة بالإرهاب.

2- أصدرت اللجنة قرار رقم "5" لسنة 2015 يتضمن عدد "19" فرد و " 2" كيان على القائمة الوطنية المتعلقة بالإرهاب.

3- أصدرت اللجنة قرار رقم " 6" لسنة 2015 يتضمن عدد " 15 " فرد و " 2" كيان على القائمة الوطنية المتعلقة بالإرهاب.

4- قامت اللجنة بتعميم تلك الأسماء على الجهات المعنية في دولة الكويت لاتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه الأسماء المدرجة في دولة الكويت.

- تقوم دولة الكويت ممثلة باللجنة بتطبيق قرار مجلس الامن رقم 2178 المتعلق بمحاربة تدفق المقاتلين الأجانب وذلك من خلال ما يلي:

1- تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية للدول الصديقة لرصد الأسماء المشبوهة.
2- التنسيق المشترك بين السلطات الأمنية والجمركية والطيران المدني وذلك من خلال تبادل المعلومات عن المقاتلين الأجانب.
3- إدراج أسماء المقاتلين الأجانب والمشتبه بهم بأنهم مقاتلين في قوائم خاصة لمنعهم من السفر أو متابعتهم أو التنبيه لإحالتهم الى مكاتب الاستجواب في الموانئ الحدودية.
4- رصد تحركات العناصر المشبوهة عند دخولها الدولة، من حيث وسيلة النقل ومقر إقامتهم ومعرفة طريقة الدفع إما نقدا أو عن طريق البطاقات البنكية مع تزويدنا ببيانات حاملها، وذلك بالتعاون مع الشركات والفنادق وملاكها.
5- التشديد على إجراءات السفر والتأكد من عدم استخدام وثائق لأشخاص آخرين وخاصة الأقارب، مستغلين صفة الشبه في الصورة الشخصية.
6- وضع الجوازات المفقودة تحت الرصد والاعلان عنها مع إدراج أمر اثناء قبض على حامل الجواز.
7- العمل على سرعة نقل المعلومات بين الأجهزة المختصة وبصورة سرية لسرعة ضبط الأشخاص.
8- إنشاء قائمة بالأسماء وتحديثها باستمرار وفق المعايير القانونية وترفع لأعلى جهة أمنية (وزارة الداخلية) لاعتماد قرار إدراج أو رفع المنع للأسماء المشبوهة.

Geneva Mission

الإجراءات الجنائية الصادرة من قبل السلطات القضائية:

1- القضية رقم 2014/8 حصر امن الدولة المقيدة برقم 2014/8 جنايات أمن الدولة، والمتعلقة عن جريمة جمع الاموال بنية استخدامها لارتكاب أعمال إرهابية بإرسالها الى جماعة محظورة (تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام – داعش) عن طريق حملة (أنصار الشام) غير المرخصة وجرائم اخرى ، وبجلسة 2015/7/30 قضت محكمة الجنايات ابتدائيا بالإدانة ، والقضية مازالت منظورة اما محكمة الاستئناف .

2- القضية رقم 2015/ 15 حصر امن دولة المقيدة 215/14 جنايات امن دولة والمتعلقة عن جريمة الانضمام الى جماعات محظورة (جبهة النصرة – احد افرع تنظيم القاعدة ، جند الاقصى ، الهيئة الشرعية) وتمويلها وتقديم المبالغ النقدية إليها والتدرب على حمل السلاح والذخائر وتلقي القانون الحربية لتحقيق غرض غير مشروع وجرائم اخرى ، حيث ان القضية منظورة امام القضاء .

3- تم صدور حكم قضائي بتاريخ 2015/11/2 بموجب قضيه رقم 28 لسنة 2015 حصر نيابة أمن الدولة 2015/29 جنايات أمن دولة ، وذلك استنادا الي المواد رقم 1/4 ، 30 ، 31 من القانون رقم 1970/31 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم 1960/16 والمواد 1/1-2-3 ، 3 ، 29 ، 30/أ من القانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمواد 1/1-3-4 ، 1/2 -2 ، 21 من مرسوم بالقانون رقم 1991/13 في شأن الأسلحة والذخائر ، والمادة 70/أ-2 من القانون رقم 2014/37 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات ، والتي صدرت احكام ضد 7 اشخاص تتراوح العقوبة ما بين البراءة و السجن لمدة عشرة سنوات ، وذلك للانضمام الى جماعة محظورة وجمع الأموال بنية استخدامها بارتكاب اعمال ارهابية بإرسالها للتنظيم المذكور والتدرب على حمل السلاح واستعمال الذخيرة وتلقي القانون الحربية لتحقيق غرض غير مشروع وجرائم اخرى .

4- القضية رقم 2015/ 36 أمن دولة والمقيدة برقم 2015/38 جنايات امن دولة والمتعلقة عن جريمة الانضمام الى جماعات محظورة (تنظيم القاعدة، تنظيم ما يسمى بالدولة الاسلامية في العراق والشام – داعش) وتقديم الاموال اليهما وجرائم اخرى ، والقضية لازالت منظورة اما القضاء .

5- القضية رقم 2015/44 امن دولة المقيدة برقم 2015/47 جنايات امن دولة والمتعلقة عن جريمة الانضمام الى جماعة محظورة (ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام – داعش) وتقديم الاموال بنية استخدامها بأعمال ارهابية وتسهيل سفر متهمين واعانتهم للانضمام لصفوف الجماعة المذكورة وجرائم اخرى ، والقضية منظورة أمام المحاكم الكويتية .

6- القضية رقم 2015/49 امن دولة والمقيدة برقم 2015/51 جنايات امن دولة، والمتعلقة عن جريمة الانضمام الى جماعة محظورة (تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام – داعش) وجمع الاموال بنية استخدامها لأعمال ارهابية بإرسالها الى الجماعة المذكورة وجرائم اخرى ، والقضية لازالت منظوره امام المحاكم الكويتية .

7- القضية رقم 2015/53 امن دولة والمقيدة برقم 2015/57 جنايات امن دولة والمتعلقة عن جرائم الانضمام الى جماعات محظورة (نصرة المظلوم ، صقور العز) وتقديم الاموال بنية استخدامها لارتكابها عمل ارهابي ولصالح الجماعة المذكورة تلقى التدريب على المفرقعات والاسلحة والذخائر وقانون القتال لتحقيق غرض غير مشروع وجرائم اخرى ، والقضية منظورة امام المحاكم الكويتية .

مشاركات لجنة تنفيذ قرارات مجلس الامن في اجتماعات مجموعة العمل المالي FATF :

- شاركت اللجنة بحضور الاجتماع الخاص بفريق المتابعة الدولية التابع لمجموعة العمل المالي والذي عقد في اديس ابابا بهدف الاطلاع على الإنجازات التي قامت بها دولة الكويت تجاه تصويب الأوضاع الخاصة بتوصيات الفاتف ، حيث ترتب على ذلك موافقة فريق المتابعة الدولية على رفع توصية للاجتماع العام لل FATF لعقد زيارة ميدانية للاطلاع على التشريعات الوطنية تمهيداً لرفع اسم دولة الكويت من قائمة الإرهاب .

- شاركت اللجنة بحضور الاجتماع العام الأول من الدورة السادسة والعشرون للجنة المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (FATF) والذي عقد في باريس خلال الفترة 18-25 يونيو 2014 والذي تم من خلاله الموافقة على التوصية لمجموعة العمل المالي (FATF) بالزيارة الميدانية لدولة الكويت في شهر يناير 2015 تمهيدا لخروج دولة الكويت من القائمة الرمادية.

- شاركت اللجنة بحضور الاجتماع مجموعة العمل المالي (FATF) المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي عقد بتاريخ 26 فبراير 2015 في العاصمة باريس والذي تم من خلاله بإصدار بيان عن رفع اسم دولة الكويت من قائمة

المراجعة الدورية FATF (والتي اصبحت دولة الكويت من خلال هذا البيان مستوفية كافة الوصيات ال FATF المتعلقة بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال) .

- شاركت اللجنة في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط لشمال افريقيا (MENAFATF) والذي عقد في سلطنة عمان خلال الفترة 26 - 30 ابريل 2015 ، والذي تم من خلاله الموافقة على خروج دولة الكويت من عملية المتابعة العادية الي التحديث كل عامين .

- شاركت اللجنة بحضور الاجتماع العام الثالث من الدورة (26) لمجموعة العمل المالي FATF في مدينة بريزبن "استراليا" خلال الفترة من 21-26 يونيو 2015 والذي تم فيه تقديم عرض موجز حول المعايير المتعلقة بشأن وضع الأساس المعقول للاشتباه أو الاعتقاد الكافي للإدراج تحت قرار مجلس الأمن رقم 1373 والتي تعتبر الحالة الأولى من نوعها والدولة الوحيدة التي طلب منها هذه المعايير والتي نالت اشادة دولية في الاجتماع العام وحث الاجتماع العام باقي الدول بالقيام بالإجراءات التي قامت بها دولة الكويت .

- شاركت اللجنة بحضور الاجتماع العام الأول من الدورة السابعة والعشرون لمجموعة العمل المالي FATF والذي عقد خلال الفترة من 18-23 أكتوبر 2015 في العاصمة الفرنسية "باريس" والذي تم من خلاله الإشادة والتقدير للإجراءات والتقدم المحرز التي قامت بها دولة الكويت من خلال لجنة تنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب برئاسة وزارة الخارجية بشأن تطبيق قرار رقم 1373 والمتعلق بمكافحة الإرهاب تجاه تعديل القائمة المحلية .

3- جهود دولة الكويت في مجال التعاون مع التحالف الدولي ضد تنظيم داعش :

- تعتبر دولة الكويت من الدول الفاعلة ضمن دول التحالف الدولي ضد ما يسمى بتنظيم داعش، حيث قامت دولة الكويت ممثلة بمعالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بالمشاركة في عدة اجتماعات دولية تهدف الى القضاء على ظاهر الارهاب، وذلك من خلال ما يلي:

1- اجتماع جدة :

- بدعوة كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية السابق "رحمه الله" ، اجتمع مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ووزراء خارجية ، جمهورية مصر العربية ، وجمهورية العراق ، والجمهورية اللبنانية، والمملكة الأردنية الهاشمية ، والولايات المتحدة الامريكية و الجمهورية التركية في جدة وذلك لمناقشة المواضيع المتعلقة في مكافحة الإرهاب والمتمثلة - بتنظيم داعش - بتاريخ 11 سبتمبر 2014.

- تم اصدار بيان في ختام الاجتماع يتضمن اتفاق الحضور على تطبيق قرار مجلس الامن رقم 2170 وقرار جامعة الدول العربية رقم 7804 بشأن مكافحة الإرهاب، وحث جميع الدول بالعمل على وقف تدفق المقاتلين الأجانب ومكافحة تمويل داعش ومكافحة التطرف العنيف ومكافحة نشر أيديولوجية داعش، كما تم الاتفاق على تعزيز العمل الإنساني وتقديم مرتكبي الجرائم للعدالة.

2- اجتماع باريس

- بناء على دعوة من الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند والرئيس العراقي فؤاد معصوم، اجتمع في العاصمة الفرنسية - باريس – بتاريخ 15 سبتمبر2014 ممثلي (26) دولة إضافة الى ممثلي بعض المنظمات الدولية والقارية والإقليمية ، وذلك لمناقشة الأوضاع في العراق وذلك اثر الهجمة الإرهابية التي يتعرض لها من قبل ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بتاريخ 15 سبتمبر 2014.

- تم في نهاية المؤتمر إصدار إعلان باريس يتضمن الاتفاق على ان تنظيم داعش يشكل خطر على المجتمع الدولي وليس على العراق فقط والتركيز على إيجاد آليات للقضاء

على داعش وتم التأكيد على الالتزام بقرار مجلس الامن رقم 2170 بشأن مكافحة الإرهاب وتمويله ومنع تجنيد المقاتلين.

3- اجتماع لندن

- تم عقد مؤتمر التحالف الدولي ضد داعش الذي عقد في 2015/1/22 في العاصمة البريطانية – لندن – والذي شارك فيه كبار مسؤولين في التحالف الدولي وعلى رأسهم رئيس الوزراء العراقي الدكتور / حيدر العبادي ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جون كيري ووزير خارجية المملكة المتحدة فيليب هاموند.

- نتج عن المؤتمر المشار اليه إنشاء مجموعات عمل للتحالف ضد التنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» ، حيث ذكر بأن هناك 6 مجموعات تم تشكيلها من قبل الدول الاعضاء لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع وهي:

1- مجموعة العمل المتعلقة بمنع تدفق المقاتلين الأجانب (برئاسة تركيا وهولندا والمغرب).
2- مجموعة مكافحة التطرف من خلال الرسائل المضادة (برئاسة الإمارات وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية)
3- مجموعة العمل المعنية بالاستقرار (برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية)
4- مجموعة عمل مكافحة تمويل داعش (برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وإيطاليا)
5- مجموعة العمل المعنية بالعمليات العسكرية (برئاسة العراق والولايات المتحدة الأمريكية)
6- مجموعة عمل خاصة بالعمل الإنساني بالتنسيق مع الأمم المتحدة (غير مفعلة حتى حينه ولم يعقد لها أي اجتماع).

- ولقد قامت وزارة الخارجية ممثلة بلجنة تنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة بمكافحة الارهاب وتمويل اسلحة الدمار الشامل بالمشاركة الفاعلة في جميع اجتماعات المجموعات المنبثقة من اجتماع دول التحالف الدولي في لندن.

Geneva KW Mission to UN

المجموعات التي تم تشكيلها

1- المجموعة المعنية بالاستقرار في العراق:

- تختص هذه المجموعة بدعم الاستقرار في العراق وسوريا في الأراضي المحررة من تنظيم داعش.
- تم عقد هذا الاجتماع استكمالا لاجتماع برلين (مارس 2015) في مبنى وزارة الخارجية الإماراتية في ابوظبي بتاريخ 26 مايو 2015، والذي تم من خلاله اقتراح خطة العمل التي تم اعتمادها في الاجتماع الوزاري والذي عقد بتاريخ 2015/6/2 في العاصمة الفرنسية – باريس – حيث تضمنت خطة العمل على ما يلي:

1- تشجيع توحيد الجهود داخل الحكومة العراقية وعبر الدعم الدولي.
2- دعم المصالحة الوطنية وخلق بيئة مأمنه وآمنه.
3- تعزيز الإدارة الحكومية الوطنية والمحلية.

- تم إنشاء صندوق تحت مظلة وإشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لتنفيذ خطة عمل المجموعة والتي أبدت المجموعة بعد دراسة الاحتياجات ان يكون قيمة هذا الصندوق ما يقارب 60 مليون دولار.

- تم عقد اجتماع المدراء السياسيين للتحالف الدولي ضد داعش والذي عقد في مدينة كيبك الكندية بتاريخ 2015/7/30 بشأن متابعة ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الوزاري الذي عقد في باريس بتاريخ 2015/6/2 حول ما يتعلق باستقرار العراق.

2- مجموعة معنية بمكافحة تمويل داعش

- تختص هذه المجموعة بتجفيف منابع تمويل تنظيم داعش من خلال وضع خطة عمل لدول التحالف وتبادل المعلومات فيما بينهم.

- شاركت اللجنة في الاجتماع الأول في روما خلال الفترة 19 و 20 مارس 2015، حيث تم وضع خطة عمل للخطوات الاساسية التي ينبغي القيام بها من قبل اعضاء التحالف والمجتمع الدولي لتعطيل مصادر العائدات وجميع الموارد الاقتصادية لتمويل ما يسمى" لتنظيم الدولة الاسلامية في العراق وسوريا – داعش".

- شاركت اللجنة في الاجتماع الثاني للمجموعة في مدينة جدة بتاريخ 2015/5/7 والذي يمثل امتداد الى الاجتماع الأول الذي عقد في روما وذلك بهدف تنفيذ خطة العمل وتحديد ماهي الاستراتيجيات او المبادرات الوطنية.

- شاركت اللجنة في الاجتماع الثالث للمجموعة خلال الفترة 6-7 اكتوبر في وزارة الخزانة الامريكية – واشنطن –

- بينت المجموعة بان مصادر تمويل داعش من خلال ما يلي :

1- عائدات النفط.
2- فرض الضرائب على الشعب.
3- البنوك التي تحت سيطرة داعش.

- شاركت اللجنة في فرق العمل التي تهدف الى ايضاح طرق تمويل تنظيم داعش وايجاد حلول لتجفيف منابع تمويل الإرهاب، وعلى ضوء ذلك طالب ممثل دولة الكويت بالمشاركة في صياغة الوثيقة المتعلقة بكيفية قيام تنظيم داعش بنقل الأموال.

3- <u>مجموعة معنية بالرسائل المضادة ضد التطرف العنيف</u>

- يعتبر التطرف العنيف كل عملية يقوم بها شخص او جماعة لاستدراج اكبر عدد مؤيد لافكار او ايديولوجيات أو قيم أو مبادئ تستخدم القوة أو العنف بهدف الإخلال بالنظام العام، أو تعرض سلامة المجتمع أومنه للخطر، أو تعطيل تطبيق الدستور والقوانين واللوائح، وذلك كله لتحقيق أهداف غير مشروعة.

- قامت دولة الكويت ممثلة بوزارة الخارجية بتنظيم المؤتمر الأول للتواصل الاستراتيجي المتعلق بمكافحة استغلال التنظيمات الإرهابية ومن ضمنها تنظيم داعش لوسائل التواصل الاجتماعي وذلك في أكتوبر 2014، حيث شارك في المؤتمر مجموعة من دول الأعضاء في التحالف الدولي المناهض لتنظيم داعش .

- شاركت اللجنة في اجتماع كبار المسؤولين حول مكافحة التطرف العنيف والذي عقد في روما بتاريخ 2015/7/29 ، تم فيه تقديم ورقة تبين موقف دولة الكويت من التطرف العنيف والخطوات التي تمت لمواجهته والتي تدين تلك الأفعال .

- قدمت اللجنة من خلال مشاركتها في تلك الاجتماعات خطة عمل حكومية تضم عدة وزارات وهيئات فيما يتعلق بكيفية مكافحة الفكر المتطرف ، والخطة قائمة على أربعة أبعاد وهي (البعد الإعلامي – البعد الشرعي – البعد القانوني – البعد الاجتماعي) ولاقت هذه الخطة إعجاب واستحسان الدول المشاركة.

4- مجموعة معنية بمنع تدفق المقاتلين الأجانب

- بناء على تكليف معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ، حفظه الله ، شاركت اللجنة في الاجتماع الوزاري والذي استضافته مملكة اسبانيا بالتنسيق مع لجنة مكافحة الإرهاب CTC التابعة لمجلس الأمن ، والتي عقدت خلال الفترة من 27-28 يوليو 2015 برئاسة الحكومة الاسبانية ، بشأن منع تدفق المقاتلين الأجانب والذي دعي اليه هيئات ومنظمات تمثل المجتمع المدني في الدول المشاركة .

- استعرضت اللجنة الجهود التي قامت بها دولة الكويت من خلال لجنة تنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة بمكافحة الإرهاب برئاسة وزارة الخارجية ، وتم ابداء استعداد اللجنة بالتعاون مع أي لجنة نظيرة وتبادل المساعدات الفنية بينهم .

5- مجموعة معنية بالعمليات العسكرية

- لم يعقد لها أي اجتماع.

6- مجموعة عمل خاصة بالعمل الإنساني بالتنسيق مع الأمم المتحدة

- غير مفعلة حتى حينه ولم يعقد لها أي اجتماع

Geneva KW Mission

4- مخرجات قمة كامب ديفيد :

- بالإشارة الى الاجتماع المشترك لكبار المسئولين بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الامريكية والذي عقد في 9 يوليو 2015 ، في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون، والاتفاق على عقد فرق العمل المتخصصة اجتماعاتها بصفه مستعجلة ، وذلك تنفيذا لما تم الاتفاق عليه في اجتماعات القمة المشتركة بين الجانبين (الأمريكي – الخليجي) والتي عقدت في واشنطن (كامب ديفيد) خلال الفترة 13-14 مايو 2015 ، تم تشكيل 7 فرق عمل من أصل 9 مواضيع ، وهي كالتالي :

1- فريق منظومة الدفاع الصاروخي.
2- فريق عمل الامن البحري.
3- فريق عمل الامن السيبراني.
4- فريق العمل لمكافحة الإرهاب .
5- الجاهزية العسكرية.
   أ- فريق العمل المشترك للتدريب والتمارين العسكرية.
   ب- فريق العمل المشترك لعمليات القوات الخاصة.
6- فريق العمل لاحتواء إيران.
7- المشتريات والأسلحة.
8- التنسيق بشأن القضايا الإقليمية.
9- الهيكل المؤسسي للشراكة الاستراتيجية بين GCC و USA.

- اللجنة الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الامن المنطقة بمكافحة الإرهاب وتمويل أسلحة الدمار الشامل معلية:

1- <u>فريق العمل المعني بمكافحة الإرهاب.</u>
2- <u>فريق العمل المعني بالأمن السيبراني</u> وهي في هذا المجال تعاون مع إدارة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل تكاملي حيث انها الإدارة المعنية بمتابعة مراسلات وترتيب اجتماعات كل فرق العمل بغض النظر عن تخصصاتها تحت مظلة وزارة الخارجية.

- <u>فريق العمل لمكافحة الإرهاب:</u>

- تم عقد الاجتماع لفريق العمل المعني بمكافحة الإرهاب والذي عقد في الأمانة العامة خلال الفترة من 17-18 اغسطس 2015 والذي تم من خلاله الاتفاق على توصيات من قبل دول مجلس التعاون الخليجي بشأن المساعدة الفنية من قبل الجانب الامريكي.

- تم عقد الاجتماع التنسيقي الوزاري الثاني في نيويورك خلال الفترة من 23-27 سبتمبر 2015 لمتابعة أخر المستجدات بشأن التوصيات التي قدمت من قبل دول مجلس التعاون، حيث أوضح الجانب الأمريكي بأنه لايزال يعمل في إطار دراسة هذه التوصيات من قبل الجهات المعنية في الولايات المتحدة.

- تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه في اجتماع فريق العمل والذي عقد في الرياض ، وبعد رجوع الجانب الأمريكي الى الجهات المعنية في الولايات المتحدة الامريكية ، تقرر عقد زيارة ميدانية لدول مجلس التعاون الى واشنطن للاطلاع على الخبرات الامريكية وتبادل المعلومات بالأمور المتعلقة بالفريق خلال الفترة 25-29 يناير 2016 .

فريق عمل الامن السيبراني:

- تم عقد فريق العمل المعني بالأمن السيبراني خلال الفترة 31اغسطس 2015 الى 2015/9/1 في مقر الامانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتم الاتفاق على توصيات من قبل دول مجلس التعاون الخليجي بشأن المساعدة الفنية من قبل الجانب الامريكي.

- تم عقد الاجتماع التنسيقي الوزاري الثاني في نيويورك خلال الفترة من 23-27 سبتمبر 2015 لمتابعة أخر المستجدات بشأن التوصيات التي قدمت من قبل دول مجلس التعاون، حيث أوضح الجانب الأمريكي بأنه لايزال يعمل في إطار دراسة هذه التوصيات من قبل الجهات المعنية في الولايات المتحدة.

- تنفيذا لما انتهى اليه الاجتماع لاتزال الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بانتظار رد الجانب الأمريكي على الموافقة بتوصيات دول مجلس التعاون المبدء بخطة المساعدة الفنية والتي تهدف الى تطوير الأنظمة الالكترونية في دول مجلس التعاون.

انتهى ،،،

إعداد:

أمانة سر اللجنة الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة
بمكافحة الإرهاب وتمويل أنشطة الدمار الشامل

Geneva UN Mission

الوثيقة الوطنية
لتعزيز الوسطية والاعتدال

(الغايات والمبادرات)

Gift via KW Mission to IN 14.03.2016 10:45:45 GMT

المحاور الاستراتيجية العملية لنشر الوسطية والاعتدال ومواجهة التطرف والعنف في ظل المتغيرات المحيطة بالمجتمع الكويتي

(الغايات والمبادرات)

Geneva KW Mission to UN 13 2016 12:45

بسم الله الرحمن الرحيم

"قال صلى الله عليه وسلم" :

"إياكم والغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين"

حديث نبوي شريف

Geneva KW Mission to UN - 14-03-2016 12:45

اللجنة العليا لتعزيز الوسطية

برئاسة معالي وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية

الأستاذ/ يعقوب عبدالمحسن الصانع

وعضوية ممثلين عن ست وزارات

١) المهندس/ فريد أسد عبدالله معلمي = ممثل وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية

٢) اللواء/ فهد ابراهيم مزعل الدوسري = ممثل وزارة الداخلية

٣) السيد/سعود هلال العربي = ممثل وزارة التربية

٤) السيد/ محمد عبدالمحسن العواش = ممثل وزارة الإعلام

٥) السيد/ علي سليمان أحمد الرومي = ممثل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل

٦) السيد/ يوسف ابراهيم اليتامى = ممثل وزارة الدولة لشئون الشباب

Geneva KW Mission UN 11-03-2020 12:45

المحتويات

#	الموضوع	رقم الصفحة
		٥
١	مقدمة	٨
٢	المحاور الاستراتيجية العملية لنشر الوسطية والاعتدال ومواجهة التطرف والعنف	١٠
٣	الإطار العام للغايات الاستراتيجية الثلاث لنشر الوسطية والاعتدال ومواجهة التطرف والعنف بالمجتمع الكويتي	١٢
٤	المحور الاستراتيجي الأول : المحور التوجيهي	١٤
	– المبادرات المقترحة لتنفيذ المحور التوجيهي	٢٢
٥	المحور الاستراتيجي الثاني : المحور الإعلامي والتقني	٢٤
	– المبادرات المقترحة لتنفيذ المحور الإعلامي والتقني	٢٨
٦	المحور الاستراتيجي الثالث : محور الأمن المجتمعي	٣٠
	– المبادرات المقترحة لتنفيذ محور الأمن المجتمعي	٣٣
٧	آلية تنفيذ المبادرات	٣٥
٨	متطلبات تنفيذ المبادرات والتحديات المتوقعة	

Geneva KW Mission to UN

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تسعى الشعوب اليقظة، والدول الناهضة إلى تشكيل أجهزة إنذار مبكر لأهم القضايا التي يمكن أن تصادفها، وتضع خططاً وبرامج للتعامل المسبق معها لتلافي آثارها السلبية، والتخفيف من تفاعلاتها مع الواقع.

كما أن هذه الشعوب والدول والجماعات، لا تترك نموها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي لأنشطة عشوائية، تفتقد وحدة الهدف، وصدق الرؤية المستقبلية التي تمثل البوصلة الرئيسة التي يتعين أن تغدو إليها، وتصب فيها، كل المشروعات والأنشطة والفعاليات التنموية.

لذلك، فإن القواسم المشتركة لهذه الشعوب والدول في إعدادها لمستقبلها، هو وجود رؤية متكاملة، ومشروعات وأنشطة متعددة ومتنوعة، تعمل كلها في مجالات مختلفة، لكنها تصب في النهاية لتحقيق الأهداف التي تشكل هذه الرؤية المستقبلية.

والشعب الكويتي، ولله المنة والحمد، من الشعوب اليقظة، يسعى في ظل دولة ناهضة وحكومة إصلاحية، لتحقيق رؤية متكاملة، يكون فيها المواطن الكويتي، شأنه في ذلك شأن المواطن الواعي في الدول المتقدمة، صاحب نظرة موضوعية للأمور، وتكون سلوكياته ومعايير حكمه على الأشياء خالية من الغلو والتطرف، وبعيدة عن التساهل والتسيب.

لذلك، تأتي أهمية تدخل الدولة، لتعمل، من خلال أنشطة واعية ترتكز على نظرة استراتيجية موحدة، لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها، وتسعى إلى تحقيقها، وتنأى عن الأهداف غير المرغوبة.

وفي هذا الإطار، وانطلاقاً، من الرؤية السابقة، أصدر مجلس الوزراء الموقر قراره رقم ٨٣٣ لسنة ٢٠٠٤ بتشكيل لجنة برئاسة معالي وزير الأوقاف والشئون الإسلامية وعضوية ممثلين لكل من وزارة الداخلية ووزارة الإعلام ووزارة التربية ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل وذلك لمعالجة مظاهر الانحراف والتعصب والتطرف الديني وصياغة البرامج والإجراءات والخطط العملية الكفيلة بحماية الشباب ووقايتهم، ثم صدر قرار مجلس الوزراء الموقر بتعديل مسمى اللجنة الى اللجنة العليا لتعزيز الوسطية وصدر

مؤخراً قرار مجلس الوزراء الموقر بضم عضوين للجنة العليا لتعزيز الوسطية ممثلين عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ووزارة الدولة لشئون الشباب.

ان اللجنة العليا لتعزيز الوسطية عليها مسئولية كبرى لنشر الاعتدال حيث أن الوسطية هي المنهج المتسامح المعتدل، الذي تسعى الدولة إلى نشره وتعميمه في المجتمع الكويتي، ليكون سمة رئيسة من سمات المجتمع الكويتي، في شئون دينه ودنياه، ويكون عنواناً للشخصية الكويتية السوية، التي تلتزم بسماحة ودون تطرف بتعاليم دينها، وتتفاعل وتقبل على أمور حياتها، دون افراط أو تفريط.

فالوسطية والتطرف حالتين لا يمكن لاحداهما أن توجد إلا إذا انتفت الثانية، فهما حالتان متناقضتان ومتضادتان، فلا تحتمل الواحدة منهما الأخرى.

وعلى ذلك، فإن استراتيجية التعامل مع التطرف لابد أن يصاحبها استراتيجية لنشر الوسطية كبديل عن التطرف.

لذلك نرى أهمية وضع محاور استراتيجية لنشر الوسطية وذلك استلهاما من التاريخ الكويتي الذي يشهد للشعب الكويتي، في مختلف مراحل تاريخه، بالوسطية في كل شئون حياته، ويؤكد بأن التطرف، الذي شهدت الساحة الكويتية بعض تجلياته، أمر طارئ في التاريخ الكويتي، وليس متأصلاً في الشخصية الكويتية، وتلتزم هذه المحاور الاستراتيجية بالأحكام الشرعية المستقاة من مصادرها الأساسية، ممثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ومستمدة من وسطية الإسلام وسماحته ورحابته .

ولكل ما سبق كان العمل على وضع مجموعة من المبادرات والحلول والاقتراحات وفقا لمجموعة من المحاور الاستراتيجية من الأهمية بمكان مما ينبغي ان تضطلع بها اللجنة العليا لتعزيز الوسطية بالشراكة مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بدولة الكويت، إيمانا منا بان ظاهرة التطرف الفكري والإرهاب تتطلب تضافر الجهود بين كافة المؤسسات الرسمية والأهلية من أجل صياغة الحلول والمقترحات التي تلبي متطلبات المجتمع الكويتي في الأجلين القصير والطويل.

كما نهدف إلى صياغة المحاور الاستراتيجية لنشر الوسطية والاعتدال ومواجهة التطرف والعنف، وفق مجموعة من المبادرات والمشروعات العملية التي ينبغي الاضطلاع بها وتأصيلها في الواقع العملي للمجتمع بكافة فئاته سعيا إلى مواجهة التطرف والعنف والذي تتبناه بعض المجموعات التي تنتهج من التطرف الفكري منهاجا لعقيدتها بإتخاذ بعض النصوص الشرعية مطية لتحقيق مآربها وفقا لمفاهيم مغلوطة واستطاعت

ان تجتذب إليها العديد من الفئات، الأمر الذي يتناقض مع الفكر المعتدل المستمد من الشريعة الإسلامية السمحة والتي تتخذ من الوسطية منهاجا في العلاقة بين الناس في كافة التعاملات، وذلك انطلاقاً من قول الله عز وجل:

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾

ولقد كانت الكويت وفترة طويلة بعيدة عن ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب بالشكل الذي شهدته دول أخرى في المنطقة أو خارجها، إلا أن نجاح بعض المجموعات والتنظيمات في الفترة الأخيرة في استقطاب العديد من الشباب بدول الخليج ودولة الكويت بصفة خاصة يتطلب ضرورة دراسة وتحليل هذه الظاهرة، فالفكر المتطرف والإرهاب ظاهرة غريبة عن المجتمع الكويتي.

ومن هذا المنطلق كان حتما على اللجنة العليا لتعزيز الوسطية المبادرة إلى وضع الإطار الاستراتيجي لنشر الوسطية والاعتدال ومواجهة التطرف والعنف باعتبار ذلك ظاهرة تتطلب ضرورة وضع المحاور الاستراتيجية في الأجلين القصير والطويل من خلال تضافر الجهود والعمل المؤسسي الفعال الذي يجمع الجهود في سبيل تحقيق غاية سامية تتمثل في تصحيح المفاهيم والتعاليم بما ينعكس على نشر السلم والأمن المجتمعي على مستوى كافة فئات المجتمع الكويتي، بل والعمل على امتداد تلك الجهود لتشمل المجتمعات الخليجية والعربية والإسلامية، وذلك انطلاقًا من الدور التنموي والتوجيهي التي تمارسه دولة الكويت من خلال الدور المتنامي والتي تمارسه برعاية حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، والتي جعلت العالم يهم بتكريمه من خلال منظمة الأمم المتحدة أميرا للإنسانية .

ولاشك أنّ أمامنا تحديات كبيرة، وأنّ مفتاح الوصول إلى الحد الأقصى للأداء والذي يحقق الرخاء والأمن الاجتماعي للمجتمع الكويتي، إن لم يكن اختراقه، سوف يكمن في قدرتنا على قراءة بيئة العمل المحيطة بنا، وفهم واقعها، وينبغي أن نستمر في استكشاف طرق جديدة لترسيخ الحوار الواعي مع مختلف فئات المجتمع، ولتوفير الطمأنينة، مع الاستمرار في تلبية متطلباتهم المتغيرة بالشكل المطلوب والمناسب.

فالوسطية هي المنهج المتسامح المعتدل الذي تسعى الدولة إلى نشره وتعميمه في المجتمع الكويتي ليصبح سمة رئيسة من سمات المجتمع الكويتي، ويكون عنواناً للشخصية الكويتية السوية التي تلتزم بسماحة ودون تطرف بتعاليم دينها وتتفاعل وتقبل على أمور حياتها دون تفريط أو مبالغة، ومن هذا المنطلق نستعرض المحاور الاستراتيجية لمواجهة التطرف الفكري سعيا لنشر الوسطية والاعتدال بين جميع أفراد المجتمع بما ينعكس على تحقيق الأمن المجتمعي في الحاضر والمستقبل .

وتجدر الإشارة أنه يجب مراعاة الانطلاق في الممارسة العملية لتلك المحاور من منظورين :

- المنظور الأول : الممارسة العملية للمحاور الاستراتيجية في المدى القصير.
- المنظور الثاني : الممارسة العملية للمحاور الاستراتيجية في المدى الطويل.

مع مراعاة اسقاط تلك المحاور الاستراتيجية الثلاثة وفق خطة استراتيجية تراعي البعد الزمني لتنفيذ المشاريع التي ترتبط بكل محور في الأجلين القصير والطويل، مع تحديد المتحصلات والنتائج المتوقع تحقيقها من كل محور ووفقا للمشاريع المنبثقة منه، والتأكيد على ربط تنفيذ تلك المحاور بالموازنة المالية التي تضمن التنفيذ الجيد لمحتويات تلك المحاور وفقا للنتائج المستهدفة مع وضع أطر المسؤولية والمساءلة لتلك النتائج وفقا لما هو مخطط ومستهدف.

إنّ هذه المحاور الاستراتيجية الثلاثة، والتي تدعم الاستراتيجية الكلية والتي تتعلق بالخطة التنموية للدولة، إنما تمثل "رؤية للمستقبل"، مما يتطلب منا أن نستشرف المستقبل ونتطلع إليه، وينبغي أن تكون لدينا الإرادة والاستعداد للتجاوب بمرونة وبشكل مناسب لكل من المتطلبات المحلية والعالمية المحيطة بالمجتمع الكويتي.

Geneva KW Mission to UN

ويبين الشكل التالي الإطار العام للمحاور الاستراتيجية وفقا للأهداف الاستراتيجية المرتبطة بتلك المحاور :

الإطار العام للتقنيات الاستراتيجية الثلاثة لنشر الوسطية والاعتدال ومواجهة التطرف والعنف بالمجتمع الكويتي

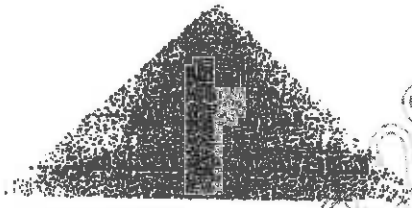

الرسالة

ترسيخ الأخلاق والقيم الإسلامية ونشر الوعي الديني الوسطي ومواجهة الفكر المتطرف وفق ممارسات علمية متطورة ومبتكرة

القيم

الشراكة العمل بروح الفريق تحمل المسؤولية الإبداع والابتكار

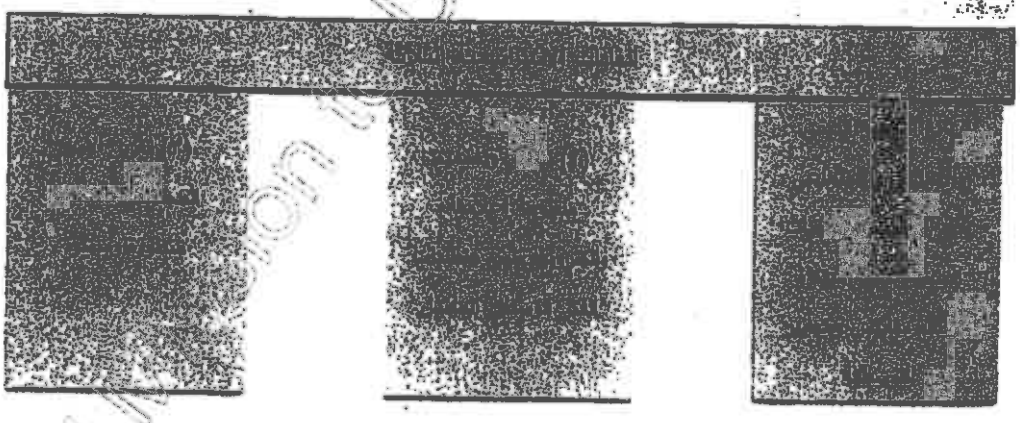

كما بين الجدول التالي بيان بالمبادرات المرتبطة بالغايات الاستراتيجية الثلاثة :

الغايات	عدد المبادرات
الغاية الأولى : التوجيه الديني والأخلاقي والاجتماعي وفق أساليب ومنهجيات دينية وعلمية مبتكرة ووضع مقاييس ومعايير للوسطية	٢٤
الغاية الثانية : تطوير وتصميم منظومة إعلامية وإلكترونية تلبي متطلبات الفكر الوسطي المعتدل .	١٤
الغاية الثالثة : تعزيز الأمن المجتمعي بأساليب متطورة ومبتكرة	١٠
الإجمالي = ٤٨ مبادرة	

على أن يتم تحديد الجهات (وزارات، هيئات، مؤسسات حكومية، مؤسسات المجتمع المدني ... إلخ) المعنية بتنفيذ كل مبادرة والدور المنوط لكل منها وفقا لمنهجية موثقة يتم إعدادها بمعرفة اللجنة التنفيذية العليا.

Geneva KW Mission to UN

الوثيقة الوطنية

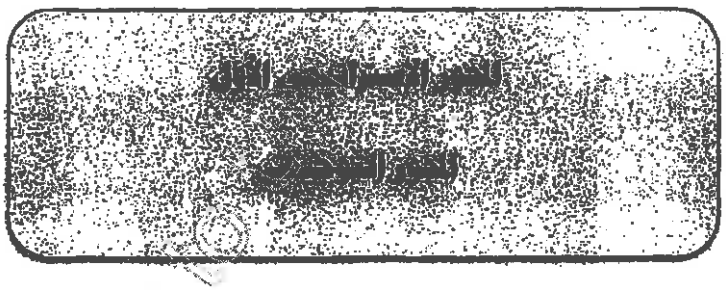

Geneva KN Mission © 14.03.2016 12:45

ويعد هذا المحور الاستراتيجي المعني بتوجيه وإرشاد المجتمع بكافة فئاته على اعتبار أنه عملية منظمة تهدف إلى مساعدة المجتمع على حل مشكلاته في إطار التعاليم الإسلامية والأعراف المجتمعية المقبولة، سعيا إلى الوصول إلى تحقيق التوافق الديني والنفسي والأخلاقي والإنساني والاجتماعي .

وينبثق من هذا المحور العديد من المبادرات والمشاريع التي تضمن فعالية التوجيه الديني والمجتمعي في إطار أحكام الشريعة السمحة وبما يعزز لديهم الوعي الديني والمجتمعي والاخلاقي والتربوي .

كما يختص هذا المحور بابتكار مبادرات ومشاريع وأدوات تسعى إلى توحيد الخطاب الديني مع التركيز على بيان الأحكام الصحيحة للدين وفق مقتضيات القرآن الكريم والسنة النبوية، مع التركيز على الجوانب الاجتماعية والسلوكية والأخلاقية وفق أساليب مبتكرة تتواءم مع متطلبات واحتياجات المجتمع بكافة فئاته (الرجال، النساء، الشباب، الأطفال) .

Geneva KW Mission to UN - 14.

المبادرات المقترحة لتنفيذ هذا المحور التوجيهي :

تطوير وتجديد الخطاب الديني

من خلال توجيه العلماء والدعاة وخطباء المساجد، وفق منهج تدريبي يتم تصميمه يراعى فيه توافق الأحكام الشرعية مع متطلبات العصر باعتبار أن الدين الإسلامي دين كل العصور والأزمان، ومع تحديد آليات التنفيذ العملي الذي يضمن قياس النتائج والمتحصلات بصورة واقعية وميدانية ويستهدف تجديد الخطاب الديني إعادة التوازن له، وتنقيته من الشوائب التي علقت به وتأصيل الوسطية الإسلامية وبيان اسانيدها الشرعية والتصدي العلمي والفكري لكل مظاهر الغلو والتسيب، فالخطاب الديني في حاجة إلى تجديد، وتطوير، في أمور كثيرة بحيث يكون انعكاساً للفكر الوسطي والنأي عن التطرف في كل جوانبه.

الاستخدام الأمثل لخطب الجمعة الدروس والخواطر الدينية بالمساجد لتوجيه المجتمع

لاشك ان إقبال المسلمين على المساجد لصلاة الجمعة يعد فرصة للعمل على الاستخدام الأمثل لخطبة الجمعة بالمساجد باعتبارها أداة أساسية ورئيسية لتوجيه المجتمع بصورة دورية والعمل على توجيه موضوعات الخطب لتعزيز الفكر المعتدل ومواجهة الفكر المتطرف، إلى جانب الدروس والخواطر الدورية بالمساجد، الأمر الذي يمثل تأصيلا للدور والتأثير الهام لخطبة الجمعة على كافة عناصر المجتمع.

صياغة آلية للتواصل مع شباب الجامعة وطلاب المدارس داخل وخارج الكويت

التواصل مع شباب الجامعة، وطلاب المدارس وفق خطاب ديني وسلوكي وأخلاقي وسطي معتدل يتم تصميمه بمعرفة فريق من العلماء من ذوي الاختصاص، مع مراعاة إعداد وتهيئة العلماء والتربويين في التخصصات المختلفة، وكذلك التركيز على الاستعانة بالعلماء ذات التأثير عليهم سواء من داخل أو خارج الدولة.

إنشاء منتدى لشباب الجامعات والمدارس داخل وخارج الكويت

بحيث يتم عقد هذا المنتدى لشباب الجامعات والمدارس بصورة دورية (داخل وخارج الدولة)، مع إمكانية تحديد مقر ثابت للمنتدى يتجمع فيه الشباب لممارسة أنشطة رياضية وتربوية وسلوكية ودعوية ودينية وترفيهية وفق منهجية علمية يتم إعدادها بمعرفة علماء متخصصين في تلك المجالات، بحيث يتم تخصيص فترة زمنية محددة لكل فئة من الفئات المستهدفة على مدار العام، مع إمكانية استقطاب الشباب خارج إطار المنظومة التعليمية فالتعامل مع الشباب من منطلق وسطية الإسلام واعتداله في مرحلة النشأة والتكوين من شأنه مساعدتهم على إبراز ذواتهم والتعبير عن رؤيتهم، وإفساح المجال لأن يشاركوا بإيجابية في دفع عجلة الحياة في مجتمعهم، كل ذلك يمثل وسائل وأدوات للمحافظة على الشباب، وحسن الاستفادة القصوى من طاقاتهم.

الرصد المعلوماتي للدعاوى الفكرية المتطرفة

تستهدف هذه المبادرة إلى رصد معلوماتي دقيق للمنظومة الأمنية والفكرية المتكاملة للتنظيمات والشخصيات الفكرية المتطرفة إذ يعد ذلك من أهم الخطوات في مسيرة التصدي المنهجي لانتشار هذا الفكر.

ويجب أن يتضمن الرصد تكوينا لقاعدة بيانات تشمل كل ما صدر عن تنظيمات وقيادات ومفكري التطرف من أدبيات ونشرات وبيانات وتسجيل كل ما ورد بها من شبهات على نحو تفصيلي يتضمن كل أدلتهم الشرعية ومستنداتهم العلمية وتحليلها وتصنيفها في قوالب كلية عامة بالإضافة إلى الرصد الأمني لتحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي، كما يجب أن يضمن الرصد تحديداً دقيقاً للركائز الفكرية والثوابت الايدلوجية لدى الفكر المتطرف وتحديد مواطن التطرف الفكري وتحليل الأسباب المؤدية لانتشاره .

Copied from KW Muslim Brotherhood

تضمين المناهج الدراسية بمفاهيم وقيم الوسطية الصحيحة بمراحل التعليم المختلفة

يعد ضعف منظومة التعليم احد الأسباب الرئيسية في انتشار الإرهاب والتطرف، ومن ثم ينبغي العمل على بناء المدارس واستقطاب الخبرات والاهتمام بالمعلم والانفتاح على وسائل التعليم الحديثة، فضلا عن إمكانية الحصول على شهادات معتمدة عالمية تساعد الطلاب على تنمية مساراتهم المستقبلية، إلى جانب العمل على تضمين المناهج العلمية بمراحل التعليم المختلفة (رياض أطفال، ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي) بمفاهيم وقيم الوسطية الصحيحة، وبناء شراكات فاعلة بين قطاعات التعليم والبحث العلمي وذلك بما يتوافق أحكام الشريعة والانتماء الوطني والمواطنة، وغرس الأخلاق والقيم الوطنية من خلال لجان متخصصة تراعي استخدام آليات حديثة تنمي مهارات الطلاب على كافة المراحل، مع مراعاة الممارسات المقارنة في الدول المتقدمة فالمناهج الدراسية لابد أن تقوم على أسس نفسية وتربوية تنطلق من الوسطية كمنهج حياة وأسلوب حوار وممارسة يومية، فالتكوين الذهني والفكري للطالب بدءاً من مرحلة الروضة يتعين أن يعده ويهيأه ويزوده بمهارات وقدرات تجعله عصيا على التقبل غير الواعي لأفكار الآخرين .

انشاء المجالس الفقهية والدعوية الموجهة للشباب والفئات الأخرى

من خلال صياغة منظومة فقهية موجهة للشباب والأعضاء في النوادي الرياضية ومراكز التجمعات الرسمية للشباب، بحيث يراعى في صياغتها متطلبات الفئة المستهدفة وفق أحكام الشريعة الصحيحة، مع مراعاة تهيئة العلماء والمتخصصين على شرحها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة (وزارة التربية، وزارة الدولة لشئون الشباب، الهيئة العامة للشباب والرياضة، وزارة الداخلية) .

نشر الفكر الشرعي الوسطي المعتدل بالسجون ومراكز التأهيل

وذلك للعمل على تأصيل الفكر الوسطي المعتدل للنزلاء، مع التركيز على المراجعات الفكرية للنزلاء ذات العلاقة بالفكر المتطرف والإرهاب والعمل على إعادتهم على اتباع المنهج الإسلامي الذي يتفق مع صحيح الدين الإسلامي الحنيف.

تمكين الشباب والفئات الأخرى من معرفة المنهج الوسطي المعتدل (ديوانية الشباب)

تمثل الديوانيات المنتشرة بالدولة وسيلة هامة للتواصل مع الشباب والفئات المختلفة عن طريق الاستخدام الأمثل للديوانيات الشهيرة ذات الكثافة بروادها وسيلة هامة لنشر الفكر المعتدل من خلال عقد ندوات شرعية وقيمية وسلوكية، وبث وتأصيل قيم المواطنة في أماكن تواجد الفئات المستهدفة (الديوانيات الشهيرة)، مع إمكان نقل الفكرة إلى أماكن التجمعات الأخرى .

إعداد دراسات ميدانية ومكتبية عن أسباب التطرف الفكري وأسس مواجهته

عن طريق إجراء دراسة علمية وفق المنهج العلمي الصحيح لدراسة التعصب والتطرف الفكري والانحرافات السلوكية الناتجة عن ذلك والدوافع والأسباب المؤدية ودراسة سمات مرتكبي الحوادث الإرهابية سعيا إلى وضع المنهجيات العلمية لمواجهة هذا الفكر والتعامل معه قبل انتشاره، بمشاركة مراكز البحوث المتخصصة والعلماء المتخصصين .

تدريب وتطوير مهارات أئمة المساجد والخطباء والمؤذنين

تنظيم دورات تدريبية إلزامية لكافة أئمة وخطباء ومؤذني المساجد لتأصيل مفاهيم الاعتدال والوسطية في مسائل الغلو والجهاد والتكفير، مع مراعاة تصميم المنهج التدريبي وفق أسس علمية وشرعية .

تدريب وتطوير مهارات معلمي ومعلمات المواد الشرعية في وزارتي التربية والأوقاف

وذلك بهدف تأصيل مفاهيم الاعتدال والوسطية في مسائل الغلو والجهاد والتكفير، مع مراعاة تصميم المنهج التدريبي وفق أسس علمية وشرعية .

تنفيذ ودراسة توصيات المؤتمرات والندوات وورش العمل ذات العلاقة بالمفاهيم الإسلامية

العمل على متابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات التي أقامتها وزارة الأوقاف والجهات ذات العلاقة مثل : مؤتمر الإصلاح والتغيير – رؤية شرعية، ومؤتمر السياسة الشرعية ومستجداتها المعاصرة .

إقامة دورات علمية في المساجد لشرح وثيقة الكويت للإصلاح والتغيير

وذلك بهدف تعريف كافة الفئات بمحتويات تلك الوثيقة ودورها في تحقيق نشر صحيح الدين، وتحقيق الأمن المجتمعي، وبما ينعكس على تحقيق مبادئ الشراكة

إطلاق الطاقات الإبداعية والابتكارية لدى فئات المجتمع والتركيز على الشباب نحو إطلاق الطاقات الكامنة لديهم

يتوافر لدى العديد من فئات المجتمع وخاصة الشباب العديد من الأفكار الإبداعية، ومن جانب آخر تتوافر المهارات الإبداعية والابتكارية لدى الاخرين تحتاج من بفجر الطاقات الكامنة لديهم، فمن خلال تبني الأفكار الإبداعية لدى كافة الفئات، والعمل على دراستها مثلا انشاء مركز مستقل يضم هيئة علمية، ووضع آلية لتكريم اصحاب الأفكار المتميزة، والتنسيق مع الجهات المختلفة لتبني تلك الأفكار وتطبيقها في الواقع العملي وفق آلية تعود بالنفع والربحية على أصحاب تلك الأفكار الإبداعية، إلى جانب وضع البرامج والآليات التي تشجع الفئات الأخرى على الإبداع وتنمية مهاراتهم المولدة لأفكار إبداعية، فضلا عن تنظيم الزيارات الخارجية للمراكز المثيلة في الدول المتقدمة والاستفادة من أدواتها، الأمر الذي ينعكس على تفجير طاقات الشباب والفئات الأخرى بما يعود بالنفع على المجتمع ويؤدي إلى تشجيع الانتماء وزيادة الولاء والحس الوطني، وتوجيه أفكار وطاقات الشباب نحو الإبداع بدلا ممن يستغلها نحو التطرف والإرهاب .

صياغة آلية توجيهية للتواصل مع الفقراء ومتوسطي الدخول داخليا وخارجيا

من خلال تصميم منهج توجيهي وعلمي ودعوي مناسب للتواصل مع الفئات ذات الدخل المنخفض والفئات الفقيرة باستخدام قواعد البيانات المتوفرة لدى بيت الزكاة ولجان الزكاة التابعة للجمعيات الخيرية داخل الكويت، وذلك نظرا لأن الفقر يعد أحد أسباب انتشار الفكر المتطرف بالمجتمعات، فالفقر والجهل يمثلان المصدران الأساسيان للإحباط، ومن ثم فهما يمثلان التربة الخصبة للفكر المتطرف وممارسة الإرهاب .

تكوين لجان علمية دائمة من العلماء والمتخصصين للتحاور مع التنظيمات ذات الفكر التطرف

بحيث يمكنهم التواصل مع التنظيمات الجهادية والعمل على توجيه أعضاء تلك الجماعات والتنظيمات وفقا لأدوات ووسائل مبتكرة

صيانة برامج تأهيلية للمرأة (الأمهات)

باعتبار أن المرأة هي الموجه الأساسي للأسرة والأبناء، بما يساعد على تحصين الأبناء ضد المفاهيم الخاطئة والأفكار المتطرفة، فضلا عن إعداد وتهيئة الأسر الكويتية وتدريبها على كيفية توفير البيئة الأسرية الصالحة لتنشأة الأبناء على فكر وسلوك الوسطية الإسلامية، على اعتبار أن الأسرة هي المدرسة الأولى والأكثر أهمية التي يستقي منها النشء سماتهم وأنماط تفكيرهم بالإضافة إلى وضع تصور متكامل مستخلصاً من الشريعة والمنهج الوسطي، لوضع المرأة في المجتمع المسلم، مالها وما عليها، ودورها في المجتمع، والضمانات التي تؤدي إلى فاعلية هذا الدور في الإطار الشرعي الصحيح .

تضمين المناهج والمواد الدراسية بمفاهيم وقيم الوسطية بمراكز الدراسات الإسلامية والسراج المنير بوزارة الأوقاف والشئون الاسلامية

ضرورة مراجعة تضمين المناهج التي يتم تدريسها بمراكز القرآن الكريم والدراسات الإسلامية والسراج المنير بما يتواءم مع تشجيع الدارسين والنشئ على دراسة العلم الشرعي السليم، مع مراعاة ابتكار مواد وبرامج مستحدثة تتواءم مع نشر قيم الانتماء والمواطنة بالمجتمع الكويتي بالإضافة إلى العمل على تكوين الأجيال الجديدة تكويناً يتحلى بالمنهج الوسطي الإسلامي حفاظاً لهم على دينهم، وحماية لهم من الشطط والغلو، أو التسيب والتساهل، وتحصيناً لهم من التيارات الفكرية المختلفة التي قد تجذبهم للغلو والتطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب، أو قد تدفعهم إلى التيارات والأفكار المعادية للدين.

تكوين القوافل الدعوية والتوجيهية

عن طريق تكوين قوافل (دعوية، توجيهية، نفسية، سلوكية، تنمية بشرية) بالتعاون مع الاسواق التجارية ومؤسسات المجتمع المدني – من اجل بث قيم المواطنة والوطنية لدى كافة الفئات وفق أساليب منهجية متطورة، وبما يدعم نشر الفكر المعتدل ومواجهة الفكر المتطرف بصور مباشرة وغير مباشرة.

إعداد مجموعة من الأدلة الإسترشادية في كافة العبادات وفق مفاهيم ميسرة تتفق مع الأحكام الشرعية

اعداد مجموعة من أدلة العمل الإسترشادية الخاصة بالفرائض والعبادات، فضلا عن الأمور التوجيهية والسلوكية والتربوية، يتم تصميمها بصورة عصرية تتواءم مع متغيرات ومتطلبات العصر، وكذلك إعداد ادلة في الأمور الفقهية وإسس التعامل بين الناس بأساليب ميسرة وفقا للفئات المستهدفة حسب (الجنس، السن، نزلاء السجون ... إلخ)، ووفقا للغات .

تنظيم مؤتمرات وندوات وورش عمل داخلية وخارجية

بحضور علماء متخصصين في كافة المجالات من جميع دول العالم (الإسلامي وغير الإسلامي) لإظهار وتأكيد الصورة الذهنية الصحيحة والحقيقية للإسلام، بحيث يتم عقد تلك المؤتمرات والندوات لترسيخ الوسطية ونبذ التطرف ووضع المعايير والمقاييس الكويتية الوسطية الفكرية واصدار الموسوعة العلمية المتكاملة .

وضع مادة ضمن المناهج التعليمية الجامعية كمشروع للخريجين

تقوم تلك المبادرة على فكرة تكليف خريجي الكليات الجامعية النظرية (كلية التربية، كلية الآداب، كلية الإدارة، كلية الحقوق، كلية الشريعة.... إلخ) بعمل مشروع عمل بحثي مجتمعي يصب في نشر الوسطية والفكر المعتدل ومواجهة الإرهاب بالمجتمع الكويتي، على أن يتم إعداد المشروع عن طريق مجموعات تتراوح ما بين ثلاثة إلى خمسة طلاب تحت إشراف أحد الأساتذة المتخصصين في موضوع البحث، على أن يقوم البحث على الدراسات الميدانية وفق إطار عملي يتم وضعه عن طريق مجموعة من الأساتذة المتخصصين في البحوث التطبيقية الميدانية الجامعية، مع تحديد الموضوعات الرئيسية والفرعية المستهدفة، وبحيث يكون هذا البحث أحد متطلبات التخرج من الكلية ومنح الشهادة الجامعية.

وذلك سعيا إلى استنباط أفكار وإبداعات وتطلعات الشباب في الوسائل والأساليب المقترحة للتعامل مع الشباب وفق نظام علمي وعملي معتمد، وذلك انطلاقا من أن هؤلاء الفئة من الشباب هم الأقرب إلى أقرانهم (كيف يفكرون؟)، والتعرف على احتياجاتهم وتوقعاتهم، مع تكوين فريق عمل لدراسة تلك المقترحات والعمل على تأصيلها في الواقع العملي للمجتمع وبالشراكة مع المؤسسات ذات العلاقة.

وضع منظومة لتطوير أداء الاخصائيين الاجتماعي بالمدارس ليليبي التوجيه والارشاد بالفكر المعتدل والسلوك الرشيد

تسعى المجتمعات المتطورة إلى التخصص إيماناً منها بأن التخصص في مجالات الحياة المختلفة سيدفع عجلة التقدم والازدهار، ويوفر للإنسان الأمن والأمان، وعلم الإرشاد من العلوم الحديثة التطبيقية لعلم النفس، ويسعى إلى تطوير الانسان والمجتمع، وهو أداة فعالة للتغلب على الانحرافات والشذوذ في المجتمع، ومن هذه المنطلقات كان من الضروري بل الضروري جداً الاهتمام بعملية التوجيه والإرشاد والسلوك الرشيد في مدارس وزارة التربية، تلك المؤسسة التي تعقد عليها الآمال في خلق جيل يعمل إيي جميع مجالات الحياة المختلفة كقوة توازن، وصمام الأمان للوضع الحالي والمستقبلي، الأمر الذي ينعكس على بناء جيل صالح ومعتدل ومحصن بالمفاهيم السلوكية والتربوية والدينية الصحيحة.

Geneva KW Mission to UN

الوثيقة الوطنية

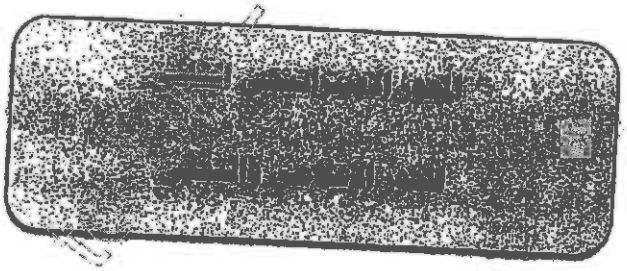

Geneva KW Mission 14.03.2016 12:45

ويمثل هذا المحور أحد الأدوات الرئيسة لمواجهة التطرف الفكري والإرهاب لما له من تأثير في وجدان الناس، وذلك من خلال ما يحتوي عليه هذا المحور من ممارسات متنوعة، حيث تكمن أهمية دوره في تصحيح مفاهيم الإسلام والدعوة إلى مبادئه السمحة وقيمه الأصيلة النافعة بطريقة عملية وعلمية وفنية لتكون هذه القيم منهاج حياة كل مسلم في معاملاته وعاداته وتقاليده وعبادته .

ولا يقتصر الدور الإعلامي على مؤسسة إعلامية بعينها، بل هي خطة عمل لكل أجهزة الإعلام في الدولة كما يتجلى أهمية الإعلام في الذود عن الإسلام والدفاع عنه، وردّ المعتدين الذين خلت لهم الساحة، وسنحت لهم الفرصة في تشويه صورة المسلمين، بالإضافة إلى الحاجة إلى إعادة صياغة أسس العمل الإعلامي وذلك بالدعوة للوسطية منهجاً وسلوكاً، وبثها في مختلف المواد الإعلامية مع استخدام كافة الوسائل المتاحة لتوجيه الفكر، والتحلي بالوسطية والنأي عن أي فكر أو سلوك أو عمل يستند إلى الغلو والتطرف والتشدد والإفراط وتقديم برامج إعلامية متنوعة عن انعكاسات الوسطية على السلوك العام والسلوك الخاص للأفراد والجماعات لتحسين ظروف الحياة وتوفير المناخ الملائم لتعايش اجتماعي سلمي بين كافة فئات المجتمع.

كما يمثل هذا المحور أحد الأدوات الرئيسية لمواجهة التطرف الفكري والإرهاب وذلك في ظل ثورة المعلومات لما لها من تأثير في العالم المعاصر، ومن ثم ينبغي العمل من أجل تطبيق النظم التكنولوجية الحديثة التي يمكن التواصل من خلالها مع كافة الفئات في مجال مواجهة الفكر المتطرف بما يواكب متطلبات العصر وتحدياته، من حيث تصميم النظم والبرامج الإلكترونية والذكية والتفاعلية التي تتوائم مع الثقافات المختلفة، حيث أصبح عالم اليوم هو العالم الرقمي والافتراضي، كما يختص هذا المحور بإنشاء المواقع الإلكترونية، وتصميم النظم والبرامج والتطبيقات الإلكترونية، والتواصل عبر شبكة الإنترنت، مع التركيز على الأجهزة الذكية في ظل كثرة مستخدمي الأجهزة الذكية وإمكانية الوصول والتواصل مع العديد من الفئات من خلال هذه الأجهزة، إلى جانب البرامج التفاعلية التي يمكن من خلاله التواصل مع جميع الفئات وباللغات المختلفة على مدار الساعة في نظم وبرامج دقيقة ووفقا لآليات متنوعة بغرضها الواقع .

المقترحة لتنفيذ المحور الإعلامي والتقني:-

جميع المبادرات المذكورة أدناه إلى قسمين:-

بادرات الإعلامية.

بادرات التقنية.

الغاية الاستراتيجية الثانية : تطوير وتصميم منظومة إعلامية وإلكترونية تلبي متطلبات الفكر الوسطي المعتدل

وضع خطة إعلامية متكاملة لتأصيل مفاهيم الاعتدال والوسطية في المجتمع بحيث يشارك في وضع وصياغة هذه الخطة كافة الفئات ذات العلاقة وفق أطر توجيهية واقعية، ويشارك في تنفيذها كافة المؤسسات ووسائل الإعلام المرئية، والمسموعة، والمكتوبة ... وكذلك الاستفادة من الوسائل الإلكترونية ووسائل الاتصال الحديثة في مجال الإعلام فضلا عن وسائل التواصل الاجتماعي .
وضع خطة إعلامية قيمية موجهة للشباب في الجامعات والمدارس والنوادي ومراكز الشباب وذلك بهدف نشر منظومة القيم في كافة التعاملات ومناحي الحياة وفق الفكر الإسلامي الصحيح، وبما ينعكس على حسن التعامل بين الناس ونشر الفضيلة بين كافة فئات المجتمع .
الاستفادة من الحملات الإعلامية القيمية لوزارة الأوقاف وتوجيهها للشباب والفئات المعنية وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في توجيه الحملات القيمية والثقافية لخدمة المجتمع في التوجيه نحو بث الحملات للفئات المختلفة نحو الفكر المعتدل والوسطية السمحة وذلك من خلال التنسيق مع وزارة الدولة لشئون الشباب وهيئة الشباب والرياضة في الاستفادة من الحملات القيمية والثقافية التي تتولى إعدادها وزارة الأوقاف، والعمل على الاستخدام الأمثل لمحتوياتها في مجال مواجهة الفكر المتطرف.

انتاج عروض إعلامية توجيهية

عن طريق انتاج إعلامي يشجع على التفكير الوسطي موجهة كفكر ومعاملات وممارسة حياتية لكافة الفئات، مع التركيز على الفئات العمرية الصغيرة، من خلال المدارس والجامعة ومراكز التجمعات، وذلك بهدف تنمية أذهان الأجيال القادمة بالفكر الصحيح بعيدا عن الغلو والتطرف من خلال الاستعانة بكتاب ومؤلفين في مجال الإنتاج الإعلامي مع التركيز على الجوانب التربوية والسلوكية والدينية فاستخدام الإنتاج الإعلامي كأداة لبث الفكر الوسطي من شأنه عرض نماذج للوسطية كفكر ومسلك، والإشادة بها، وعرضها في صورة تجذب المشاهدين لها، وترغبهم في السير على خطاها، والتأثر بها، كل ذلك يترك آثاراً عميقة في نفس وعقل المشاهدين لاسيما إذا تم عرض كل ذلك من خلال إنتاج إعلامي متميز .

الإصدارات الدينية والثقافية لنشر الوسطية وتجنب الفكر المتطرف باللغات المختلفة

من خلال إصدار الكتب والكتيبات والمطويات والبروشورات باللغات المختلفة خاصة ما يتعلق بالبعد الديني والثقافي والاجتماعي، ووفقا لما تنتج عنه الدراسات التحليلية المكتبية والميدانية .

انتاج أفلام الوثائقية والتسجيلية الموجهة بالفكر الوسطي المعتدل

تبرز أهمية الأفلام الوثائقية في تكوين ثقافة الأفراد والمجتمعات، والتأثير على وجدانهم وأنماط تفكيرهم ومعاييرهم، أمر لا شك فيه، فعن طريق انتاج افلام وثائقية وتليفزيونية وتسجيلية موجهة للفئات المختلفة، وذلك من خلال نظرة واقعية ومستقبلية دقيقة لواقع الأمة بصفة عامة، والمجتمع الكويتي بصفة خاصة وذلك من خلال تقديم شخصيات ومواقف تدفع للتعرف على الوسطية وتكوين صور ذهنية إيجابية عنها، والتمسك بها، والحماس لها، وفي ذات الوقت تبين أوجه القصور في نماذج التطرف بشقيه (الإفراط والتفريط) وتكوين صورة ذهنية غير مرغوب فيها عن هذا التطرف.

انتاج أفلام كارتونية موجهة للأطفال

الحرص على انتاج أفلام كارتون تتعلق ببناء الفكر الإسلامي المستنير والصورة الذهنية السليمة بلغة بسيطة تتوامم مع مستويات التفكير لقبل الأطفال بأعماره السنية المختلفة .

انتاج برامج تليفزيونية وإذاعية متنوعة لتوجيه المجتمع نحو ترسيخ الفكر الوسطي وتجنب الفكر المتطرف

انتاج مجموعة من البرامج التليفزيونية والإذاعية المتنوعة والحوارية ذات موضوعات متعددة تقدم تصور إسلامي ينطلق من منهج وسطي لقضايا محددة ذات طبيعة حياتية لتكون هادياً ومعياراً دينياً وخلقياً يستهدي به المسلم المعاصر في علاقاته داخل أسرته، وفي عمله، وفي مجتمعه، وفي الإطار الإنساني ككل، وفي ذات الوقت فإن هذا المعيار المستخلص من أحكام الشرع الحنيف والذي يتوافق ومتطلبات الحياة المعاصرة بحيث يقوم بإعداد الموضوعات خبراء وعلماء متخصصين في كافة الموضوعات المرتبطة بالفكر الوسطي، ويقوم بتقديمها مجموعة من الوجوه ذات القبول لدى المواطن الكويتي .

إعداد مجموعة من الفلاشات التليفزيونية (مقاطع مصورة وسمعية) موجهة بالأفكار والقيم الإيجابية وبثها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

في ظل ثورة الاتصالات وزيادة عدد المشتركين على مواقع التواصل الاجتماعي ينبغي بذل الجهود الحثيثة باستخدام كافة المداخل للتواصل مع الشباب وكافة الفئات من خلال شبكات التواصل الاجتماعي وفق آلية محددة ودقيقة نظرا للعدد الهائل من المشتركين بتلك الشبكات والتواصل معهم ليس يوميا، بل لحظة بلحظة لما لها من تأثير شديد في إيصال الفكر المعتدل والتحاور الإيجابي، مع الأخذ في الحسبان أن الجماعات المناوئة تستخدم تلك الوسائل لجذب تابعيهم .

استحداث الأنشطة الترفيهية والمسابقات للشباب والفئات العمرية المختلفة في إطار الأحكام الشرعية المعتدلة

يعد من أهم ما يشغل المسلم المعاصر موضوع الاستجابة لمتطلبات النفس المرهقة من ترفيه لا يتعارض مع الاحكام الشرعية لاسيما مع تضارب شديد في آراء من يتصدون لإبداء الرأي الشرعي في هذا الموضوع وتهدف هذه المبادرة إلى وضع اسس الترفيه داخل المجتمعات المسلمة وكذلك ما ينشده المسلم من ترفيه خارج المجتمعات المسلمة في الإطار الإسلامي الصحيح الذي يأخذ بمنهج الاعتدال والوسطية .

انشاء موقع إلكتروني عالمي متقدم

السعي إلى تأسيس موقع للحوار الإلكتروني واختيار أفضل الشخصيات من التخصصات المختلفة (داخل وخارج الدولة) والتي تجيد الحوار والنقاش بصورة صحيحة، بحيث يهدف ذلك إلى التواصل مع كافة الفئات على مستوى العالم وخاصة هؤلاء الذين جرفهم التيار الفكري المتطرف، والتحاور معهم وفق صحيح الدين .

المشروع المتكامل على شبكات التواصل الاجتماعي

بحيث يهدف هذا المشروع إلى وضع منظومة متكاملة للتواصل مع مشتركي شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة مع الأخذ في الحسبان عدم الإفصاح عن الجهة التي تدير هذا المشروع وفق آليات ممنهجة تشارك فيها عناصر وفرق عمل مدربة في كافة التخصصات سعيا إلى التعامل مع هذا الفضاء الواسع، وبما يساعد على نشر الأحكام الشرعية الصحيحة، فضلا عن التعامل مع المشتركين والمواقع ذات الفكر المتطرف وهؤلاء الذين يمارسون الإرهاب حول العالم .

تصميم مجموعة من التطبيقات الإلكترونية الدعوية عن الفكر الوسطي المعتدل وفق آليات موثقة وتسويقها عبر التليفونات الذكية

نظرا لزيادة عدد مقتني التليفونات الذكية Smart Phone ينبغي استغلال هذه الأداة للوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين والتواصل معهم وفق معايير وآليات متعددة وموثقة، ووفقا للفئات المختلفة، مع مراعاة استخدام اللغات الأجنبية المختلفة في تصميم تلك البرامج للوصول للمستفيدين داخل وخارج الدولة، مما سيكون له الأثر في تحسين وتطوير الصورة الذهنية الإيجابية للشرع الحنيف أمام كافة المستفيدين.

تصميم برامج إلكترونية تفاعلية للتواصل مع جميع الفئات لنشر الفكر الوسطي المعتدل

عن طريق تصميم مجموعة من البرامج الإلكترونية التفاعلية المتطورة عن طريق شبكة الإنترنت والتليفونات الذكية Smart Phone والتي يمكن التواصل من خلالها مع الفئات المستهدفة على مدار اليوم في كافة الموضوعات الدينية، والسلوكية والتربوية والاجتماعية والتوجيهية .

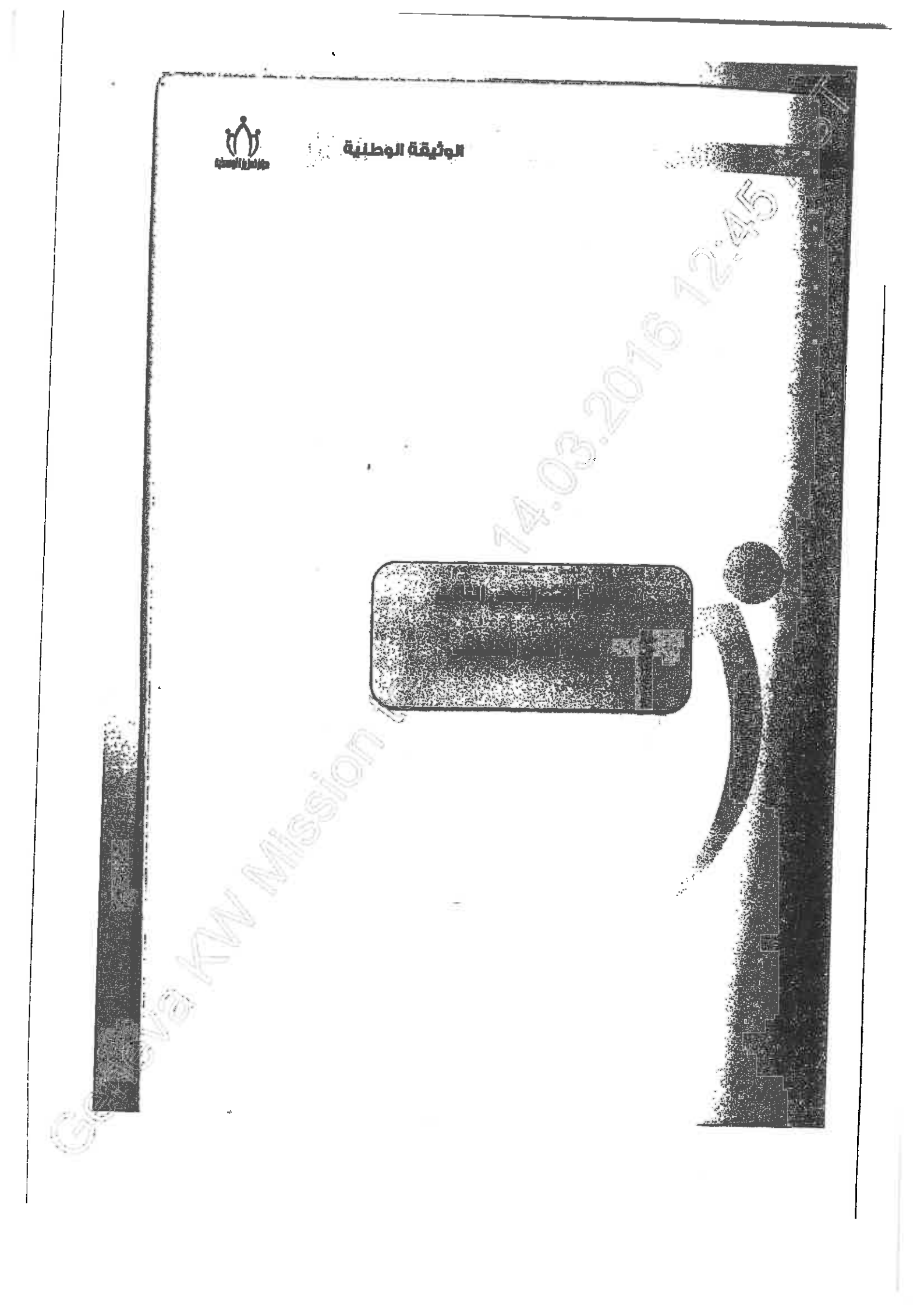
الوثيقة الوطنية
14.03.2016 12:45
© 2016 KW Mission

ويمثل هذا المحور أحد الأدوات الرئيسة لمواجهة التطرف الفكري والإرهاب لما له من تأثير، باعتبار هذا المحور حجر الأساس الهام للتقدم والتطور، وشرطاً ضرورياً لإيجاد مناخ من الأمان والاستقرار يسمح للمواطنين والمؤسسات والشركات بالعمل والإنتاج والازدهار، ومن الضروري النظر إلى الأمور والقضايا الأمنية من منظور شامل يتضمن البعدين الأمني الجنائي، والأمني المجتمعي.

لذا فإنّ الدولة تسعى دائماً وبعزم أكيد لتعزيز التعاون والتنسيق مع الهيئات والجهات الأخرى – الحكومية وغير الحكومية – من أجل تأمين وضمان أعلى مستوى من الأمن والاستقرار للدولة وللمجتمع على حدٍ سواء، وينبغي أن نستمر في استكشاف طرق جديدة لترسيخ الحوار الواعي مع مختلف فئات المجتمع، ولتوفير الطمأنينة لدى كافة أفراد المجتمع، وبذلك فإنّ هذا المحور الاستراتيجي يتطلب منّا أن نستشرف المستقبل ونتطلع إليه، وينبغي أن تكون لدينا الإرادة والاستعداد للتجاوب بمرونة وبشكلٍ مناسب لكلٍ من المتطلبات المحلية والتغييرات التي تشهدها الساحة العالمية .

فبالقيادة الإيجابية ذات الرؤية الثاقبة، والعمل المشترك الفعّال، والتركيز على التحسين المستمر في تقديم الخدمة الأمنية سوف نستحق وعن جدارة الثقة والمسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقنا نحو مجتمع دولة الكويت بكافة فئاته .

المبادرات المقترحة لتنفيذ المحور الأمني المجتمعي :

الغاية الاستراتيجية الثالثة : تعزيز الأمن المجتمعي بأساليب متطورة ومبتكرة

تفعيل منظومة الأمن المجتمعي بالدولة

من خلال تصميم منظور جديد لتفعيل الشرطة المجتمعية بوضع آلية واضحة من قبل وزارة الداخلية عن طريق تشكيل مجموعات عمل مهيأة ومدربة داخل التجمعات والمراكز التجارية والأسواق والتجمعات والجامعة والمدارس لإظهار الدور التوجيهي للحكومة في الاهتمام بمتطلبات واحتياجات الشباب والمواطنين والوافدين وكافة المترددين على تلك الأماكن .

إنشاء مراكز الدعم الاجتماعي على مستوى المحافظات

لا يخفى علينا ظهور بعض الممارسات من قبل بعض الشباب التي لا تتفق مع صحيح الدين والقيم والأعراف والتقاليد الأصيلة للمجتمع الكويتي مثل ظاهرة الإلحاد، الأمر الذي يحتم ضرورة التحرك نحو أنشاء مراكز الدعم الاجتماعي لاستيعاب تلك الفئات والعمل على تأهيلهم وتوعيتهم التوعية الصحيحة وفق خطط وبرامج علمية ونفسية وتربوية وأخلاقية ودينية تؤدي إلى اندماجهم في المجتمع في ظل منظومة سرية بالتنسيق مع الأسر والجهات ذات العلاقة .

تكوين فرق ومراكز المناصحة لأصحاب الفكر المتطرف والمتهمين والمحكوم عليهم بممارسة الإرهاب

وذلك عن طريق تكوين فرق عمل مشتركة لتغيير قناعات الكثير من الشباب والذين تم اتهامهم أو هؤلاء الذين تم الحكم عليهم بممارسة الفكر المتطرف والإرهاب عبر انشاء مراكز المناصحة لبيان صحيح الدين وفق منهجية علمية، دعوية، تربوية، إصلاحية، انطلاقا من قول الله عز وجل :

﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [سورة النحل آية ١٢٥]

التواصل مع العمالة المنزلية والجاليات غير الإسلامية

باعتبار أن العمالة المنزلية هم الفئة الذين يلتصقون بالأبناء من أجل تهيئتهم في كيفية التعامل مع الأطفال (تربيتهم وإطعامهم)، بالإضافة إلى مواجهة العنف الناتج عن التعامل مع تلك الفئة، وكذلك التواصل مع الجاليات غير الإسلامية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وفق آليات وبرامج موجهة يتم إعدادها بمقتضى حقائب تدريبية، مع مراعاة وضع آليات لقياس المخصلات والنتائج.

تكوين فرق ومراكز المناصحة للمتأثرين بالفكر المتطرف بالمجتمع

تشير العديد من الدراسات إلى وجود العديد من الشباب بالمجتمع الكويتي المتأثرين بالفكر المتطرف، والذين ينبغي العمل على رصدهم من خلال اتباع الأساليب العلمية والميدانية ومراكز البحث والمدارس والجامعات والآباء والأمهات، والعمل على صياغة آلية للتواصل مع هؤلاء الشباب وفق آلية تضمن عودتهم إلى الفكر المعتدل، مع مراعاة تدريب وتوجيه فرق المناصحة بالأساليب الحديثة في التعامل مع تلك الفئات بما ينعكس على تحقيق النتائج الإيجابية من الجهود المبذولة.

تكوين فرق ومراكز المناصحة لمدمني المخدرات

العمل على تحديد وحصر مدمني المخدرات من خلال المراكز الطبية والمستشفيات ومراكز التأهيل ووزارة الداخلية، والعمل على صياغة آلية تتفق مع المعايير السلوكية والتربوية والتوجيهية التي تساهم في معالجة تلك الفئات وعودتهم إلى الممارسات الطبيعية بالمجتمع مع مراعاة تدريب وتوجيه فرق المناصحة بالأساليب الحديثة في التعامل مع تلك الفئات بما ينعكس على تحقيق النتائج الإيجابية من الجهود المبذولة.

Geneva KW Mission UN

استحداث مشاريع ومبادرات للتواصل مع كافة فئات المجتمع للمشاركة في مواجهة الفكر المتطرف والإرهاب

عن طريق حث وتشجيع أفراد المجتمع على المشاركة في المساعدة الفعلية في حماية المجتمع من براثن التطرف وشرور الإرهاب إعمالاً للمسئولية المجتمعية في مواجهة الأخطار التي قد تهدد المجتمع بكافة فئاته، وذلك عن طريق ابتكار أساليب ووسائل وبرامج مستحدثة (إعلامية، إلكترونية، رسائل هاتفية .. إلخ)، مع ابتكار مسميات جاذبة لتلك البرامج والمشاريع تشجع الراد المجتمع على المشاركة المجتمعية كأن يتولى كل قسم شرطة التواصل مع فئات المجتمع على مدار اليوم عبر هاتف أوعن طريق تطبيقات على الهواتف الذكية، او عن طريقات أجهزة لوحية آلية وتفاعلية بالمراكز التجارية والتجمعات، أو عن طريق شبكة الإنترنت، أو وسائل أخرى يتفق عليها للإبلاغ عن أية شواهد غريبة على وجه السرعة، مما يساعد على التعامل مع مسببات تلك الظواهر بصورة مبكرة، والعمل على التقليل من الأضرار أو من الجرائم قبل وقوعها، من خلال الرصد والتحليل الدقيق للمعلومات وفق آلية أمنية مناسبة .

وضع منظومة تدريبية مستحدثة للموارد البشرية الشرطية خاصة ما يتعلق بالحس الأمني والتنبؤ وإدارة الأزمات

عن طريق تطوير مهارات الموارد البشرية العاملة في مجال الشرطة عن طريق وضع منظومة تدريبية متكاملة ومتطورة تستهدف بناء القدرات خاصة ما يتعلق بأساليب الحس الأمني بالتركيز على ما يتعلق بالفكر المتطرف ومواجهة الإرهاب، فضلاً عن مهارات التفاوض والحلول الودية، والاطلاع الدوري على المعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان .

تحقيق الأمن المجتمعي من خلال اقتراح أطر الفعالة لتنظيم الخريطة السكانية للعمالة الوافدة

تمثل العمالة الوافدة ما يزيد عن ٧٠% من إجمالي السكان تمثل أكثر من مائة جنسية، منها ما يقرب من ٦٠٠ ألف من العمالة المنزلية، الأمر الذي يبين مدى تأثير الثقافات الواردة على المجتمع الكويتي في الأجلين القصير والطويل، وما ينتج عن ذلك من ممارسات وثقافات لا تتفق دائما مع العادات والتقاليد والأعراف السائدة، مما يتطلب ضرورة وضع الأطر الفعالة لتنظيم الخريطة السكانية للعمالة الوافدة بكافة تصنيفاتها وفقا لمتطلبات الأداء بكافة محاوره وبما يحقق الحفاظ على الهوية الوطنية والقيم الأصيلة .

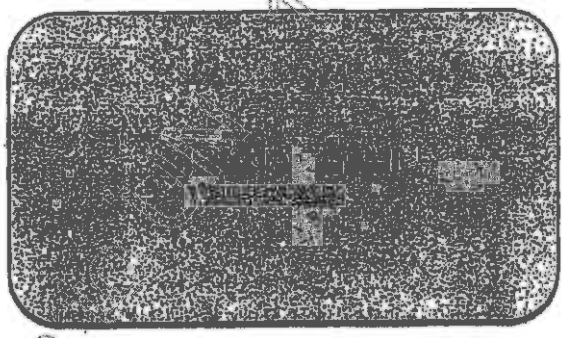

Geneva KV Mission 14.03.2016 12:45

آلية تنفيذ المبادرات

إن إدخال تغييرات كبيرة على سمت مجتمع معين، عمل كبير جداً تتجاوز إمكانيات جهة أو جهات محددة، مهما توفرت لها من إمكانيات بشرية ومادية، بل إن هذا العمل الضخم يتطلب حشد كافة طاقات المجتمع، ومشاركة جميع الهيئات الرسمية والشعبية، وذلك لضمان نشر ثقافة الاعتدال والوسطية، ولتكون هي ما يشربه الطفل منذ نعومة أظافره مع رضعاته، فيشب الطفل وقد تشبع بهذه الثقافة، وأصبحت جزءاً من تكوينه الوجداني والنفسي والعقلي، كما أن من المتعارف عليه أن لكل وزارة ومؤسسة حكومية خطتها الاستراتيجية التي تنطلق من الخطة التنموية لدولة الكويت، حيث تقوم كل جهة حكومية بإعداد خططها وبرامجها ومشروعاتها انطلاقاً من خطتها الاستراتيجية سعيا إلى تحقيق الغايات الاستراتيجية المستهدفة.

ونظرا للطبيعة الخاصة للمحاور الاستراتيجية لنشر الوسطية والاعتدال ومواجهة التطرف والعنف والتي من المتوقع أن تتوزع مسئوليات تنفيذها على جهات متعددة حكومية وغير حكومية، مع الأخذ في الحسبان أن اللجنة العليا لتعزيز الوسطية تمثل الجهة المسؤولة والمشرفة على تنفيذ تلك المبادرات، ومن ثم فإنه يتعين أن تكون عملية التنفيذ وفقاً لنظام دقيق يخرج عن المألوف، وفيما يلي توضيح لخطوات تنفيذ المبادرات الاستراتيجية:

١. تعتبر كل مبادرة بمثابة عقد من عقود الاداء بين اللجنة التنفيذية العليا للوسطية وباقي الجهات الحكومية، بحيث تلتزم كل جهة حكومية بإسقاط المبادرات التي تتعلق بها وتدخل ضمن اختصاصها بالخطة الاستراتيجية للجهة المعنية .
٢. ينبغي على كل جهة حكومية (وزارة، مؤسسة) أن تقوم بإعداد الخطة التفصيلية وفقا لما يلائمها بالمبادرة، بناء على البرنامج الزمني الذي يتم اعتماده من قبل اللجنة العليا لتعزيز الوسطية .
٣. تقوم كل جهة حكومية (وزارة، مؤسسة) لها دور في تنفيذ المبادرة باتخاذ اجراءات تنفيذ ما يخصها من المبادرة وفق اطار زمني محدد له وبالتنسيق مع الجهات الأخرى التي تشاركها في تنفيذ المبادرة.
٤. تقوم كل جهة حكومية بإعداد تقارير دورية إلى اللجنة العليا لتعزيز الوسطية وفق إطار زمني تحدده اللجنة، وفقا للنماذج التي يتم إعدادها لهذا الشأن، تتضمن ما تم إنجازه وفقاً للبرنامج الزمني للمبادرة، وما لم يتم إنجازه وأسباب عدم الإنجاز ومقترحاتها في هذا الصدد.

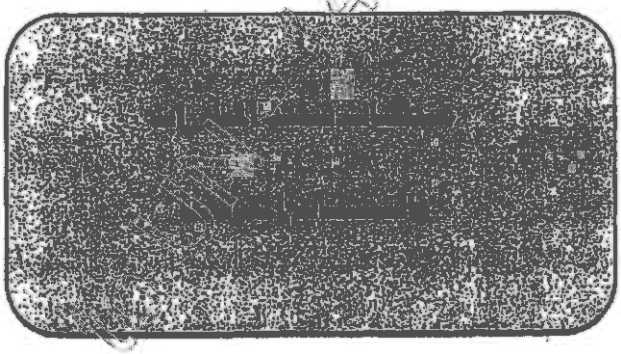

Geneva KN Mission 24.03.2016 12:45

متطلبات تنفيذ المبادرات :

١. موافقة مجلس الوزراء على المحاور الاستراتيجية العملية لنشر الوسطية والاعتدال ومواجهة التطرف والعنف .

٢. استحداث وحدة تنظيمية في وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية لتقوم بأعمال أمانة سر اللجنة العليا لتعزيز الوسطية، ويناط بها متابعة تنفيذ هذه المبادرات (مركز تعزيز الوسطية) .

٣. الموافقة على نظام فرق العمل وفقاً لأحكام قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١٦/٢٠١١ ووفقاً للمكافآت المقررة بالجدول رقم (١) المرفق بهذا القرار وفي حدود مبلغ (٢٤٠ ألف دينار) سنوياً .

٤. الموافقة على صرف بدل حضور جلسات اللجان العاملة بمركز تعزيز الوسطية خارج أوقات الدوام الرسمي في حدود مبلغ (١٠٠ ألف دينار) سنوياً مع الالتزام بضوابط قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١/٨٣ وتعديلاته .

٥. تسهيل استثمار واستخدام الوسائل والأدوات التي يمكن استخدامها سواء كانت مملوكة لجهات حكومية أو جهات غير حكومية .

٦. تجنيد الكفاءات التي يحتاجها العمل في تنفيذ المبادرات .

٧. تضمين المبادرات الأولويات الرئيسية للخطط الاستراتيجية للوزارات المسؤولة عن تنفيذ المبادرات.

٨. توفير الدعم القيادي على مستوى الوزارات لتنفيذ المبادرات نظرا لسرعة وتيرة المتغيرات المحيطة بالمجتمع الكويتي .

٩. توفير الدعم المالي للمشاريع التي تتضمنها المبادرات .

١٠. توجيه أولويات الصرف لدى الوزارات والجهات الداعمة لتنفيذ المبادرات من خلال الموازنات المقررة للعام الحالي ووضعها كأولوية في ميزانيات الأعوام التالية .

١١. اعتبار اللجنة العليا للوسطية المسؤول الرئيسي لمتابعة تنفيذ المبادرات وتقديم عناصر الدعم والتيسير .

Geneva Kwamission UN

التحديات المتوقعة :

يستغرق تنفيذ هذه المبادرات وقتاً طويلاً، وتشترك في تنفيذه جهات متعددة، وبالتالي فإن المتغيرات التي ستصادف التنفيذ، متغيرات كثيرة ومتنوعة يرجع بعضها إلى تغير الأشخاص وبروز كثير من التحديات الكامنة في رحم مستقبل يتشكل في عالم سريع التغيير ويمكن تحديد أهم التحديات فيما يلي:-

(أ) أن يفتر الحماس لتنفيذ المبادرات .

(ب) أن تقصر الإمكانات والموارد المتاحة للتنفيذ على أن تفي باحتياجات التنفيذ.

(ج) أن يتصدى للتنفيذ جهات أو أشخاص أكثر انحيازاً للعمل الروتيني، أو أكثر قرباً من الأفكار والسلوكيات المضادة للوسطية، فيعملون على إجهاضها، بل قد يجندون الإمكانات التي تتوفر لهم للترويج للأفكار والسلوكيات المضادة .

Geneva KW Mission to UN

وفي الختام نسأل الله العلي القدير ان تكون هذه المحاور الاستراتيجية بمثابة الأداة التي تساهم في تحقيق ما نصبو إليه من طموحات لنشر الفكر المعتدل بالمجتمع الكويتي، وتساهم في الحفاظ على أعمدة المجتمع المتمثل في شبابه أمل الحاضر والمستقبل في ظل التعاون البناء والمثمر بين الجميع في سبيل تحقيق نهضة المجتمع الكويتي، إيمانا بأننا جميعاً في سفينة واحدة، وبتوفيق من الله ثم بجهودنا المثمرة وشراكتنا سنصل جميعا إلى ما نصبو إليه.

والحمد لله رب العالمين..

Geneva KW Mission to UN - 14/03/2016